



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

إشكالية استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري (الأسباب والحلول)
خلال الفترة (2010-2019)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:

من إعداد الطالبة:

د.ركي أحسن

جاجة أميرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.شرون عز الدين	محاضر.أ	سكيكدة	رئيس
د.شريط إيمان	محاضر.ب	سكيكدة	ممتحنة
د.ركي أحسن	محاضر.أ	سكيكدة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ



شكر وتقدير



الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلالته و له الشكر بكافي نعمه و أفضل الصلاة على أنبيائه المرسلين و سيد الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم و على آله و صحبه أجمعين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

و نحن على عتبة التخرج نرفع كل معني الشكر و التقدير، إلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوث 1955 سكيكدة. ونخص بالشكر الأستاذ المشرف د. ركي أحسن

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في مساعدتنا لإتمام هذه المذكرة سواء من قريب أو بعيد.

إلى كل هؤلاء نقول لهم:

" بارك الله لكم و جعلها في ميزان حسناتكم و جعل الجنة مثواكم "



إِراء

إلى والدتي، أغلى ما أملك في الوجود؛

إلى والدي، حفظه الله ورعاه وأدام له الصحة والعافية.

"وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا"

إلى إخوتي وأخواتي، وفقهم الله وأنار دربهم؛

إلى أصدقائي وزملائي الأوفياء؛

إلى كلِّ مناضل في سبيل العلم والمعرفة؛

إلى كل هؤلاء، أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع.

الملخص:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهم الأسباب والأساليب المؤدية لاستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري، وتحليل أثر التغير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات مقارنة برصيد احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

خلصت هذه الدراسة إلى أن ظاهرة استنزاف العملة الصعبة في الاقتصاد الجزائري لم تكن صدفة وغنما جراء ظواهر محيطية بها، وقد ظهرت لعدة أسباب ارتبطت في معظمها بارتفاع مؤشرات الفساد داخل بيئة المال والأعمال، في ظل الازدهار المالي الذي شهدته الجزائر، إثر ارتفاع أسعار النفط الدولية لكن بانهيار أسعار المحروقات الدولية تنامت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة تزامنا مع هذا الانهيار مما عمق أثر استنزاف العملة الصعبة أكثر فأكثر على الاقتصاد الوطني وذلك لمختلف الأساليب الغير مشروعة خارج الأطر الرسمية خاصة تضخيم الفواتير وتهريب الأموال الصعبة عبر سوق الصرف الموازي.

الكلمات المفتاحية: استنزاف، العملة الصعبة، احتياطي الصرف الأجنبي، رصيد ميزان المدفوعات، تضخيم الفواتير، السوق الموازي.

Résumé

La recherche vise à faire la lumière sur les causes et les méthodes les plus importantes conduisant à l'épuisement des devises fortes de l'économie algérienne, et à analyser l'impact de la variation sur le niveau des balances de la balance des paiements par rapport à la balance des réserves de change en Algérie.

Cette étude a conclu que le phénomène d'épuisement des devises fortes dans l'économie algérienne n'était pas une coïncidence et des gains dus aux phénomènes qui l'entourent, et plusieurs raisons sont apparues principalement liées aux indicateurs élevés de corruption dans l'environnement financier et commercial, à la lumière du boom financier qu'a connu l'Algérie, suite à la hausse des prix internationaux du pétrole. Avec l'effondrement des prix internationaux des carburants, le phénomène d'épuisement des devises fortes s'est accru parallèlement à cet effondrement, qui a aggravé l'impact de l'épuisement des devises fortes de plus en plus sur l'économie nationale, en raison de diverses méthodes illégales en dehors des cadres officiels, en particulier le gonflement des factures et la contrebande d'argent dur via le marché des changes parallèle.

Mots clés: épuisement, devises fortes, réserves de change, balance de la balance des paiements, factures gonflées, marché parallèle.

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
	الإهداء الشكر الملخص فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال قائمة الملاحق مقدمة عامة
أ-هـ	
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العملة الصعبة وطرق استنزافها
08	المطلب الأول: مفهوم العملة الصعبة
08	أولاً: تعريف استنزاف العملة الصعبة
10	ثانياً: أهم العملات الصعبة المتداولة دولياً
12	ثالثاً: وظائف العملات الصعبة
13	رابعاً: أهمية الاحتياطي بالعملة الصعبة
15	المطلب الثاني: طرق استنزاف العملة الصعبة
15	أولاً: أساس تشكل احتياطي بالعملة الصعبة
20	ثانياً: الأسباب المؤدية لاستنزاف العملة الصعبة
21	ثالثاً: أساليب استنزاف العملة الصعبة
28	المبحث الثاني: دراسات سابقة
30	خاتمة الفصل الأول
الفصل الثاني: استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري وسياسات الصرف في الجزائر	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: سياسات الصرف في الجزائر
32	المطلب الأول: تطور أنظمة الصرف في الجزائر
32	أولاً: تعريف الصرف وحركة رؤوس الأموال في الجزائر
35	ثانياً: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر

36	ثالثا: نظام الرقابة على الصرف في الجزائر
39	المطلب الثاني: تطور مستويات الصرف في الجزائر خلال الفترة 2010-2019
39	أولا: أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2010-2019
41	ثانيا: تطور احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2010-2014
43	ثالثا: تآكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2015-2019
45	المبحث الثاني: انعكاسات استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري
45	المطلب الأول: الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة وآثارها على الاقتصاد الجزائري
45	أولا: أسباب استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري
47	ثانيا: الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري
49	ثالثا: آثار استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري
51	المطلب الثاني: آليات دعم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر
51	أولا: آليات طويلة المدى
56	ثانيا: آليات قصيرة المدى
61	خاتمة الفصل الثاني
62	الخاتمة
65	قائمة المراجع الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
13	نسبة العملات الصعبة من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي العالمي	01
14	الوظائف الأساسية للعملات الصعبة	02
17	أمثلة عن المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها الحساب الجاري	03
23	الأنواع الأربعة للتجارة المضللة وأغراضها المشتركة	04
40	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل البرنامج خلال الفترة 2010-2014	05
42	تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2014	06
44	تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2015-2019	07

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
44	تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع تطور احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2010-2014	01
45	تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة 2015-2019	02

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
/	ميزان المدفوعات عن التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، نوفمبر 2014.	01
/	ميزان المدفوعات عن التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، جويلية 2018.	02

مقدمة عامة:

عرفت اقتصاديات دول العالم حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية بشكل متزايد وغير متكافئ بين الدول، ففي ظل العولمة المالية التي أدت إلى إحداث آثار سلبية على الاستقرار الكلي وسلامة الأوضاع الداخلية والخارجية بالإضافة إلى انتشار الأزمات المالية بشكل سريع بين الدول، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة بالتحديد الدول النامية منها، إلى تعزيز احتياطي الصرف الأجنبي إذ يحتل هذا الأخير مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وذلك من جانبين أساسيين:

الجانب الأول: تعتبر الاحتياطيات الأجنبية أصل من الأصول التي تحتفظ بها الدولة لاستخدامها كصمام أمان يحول دون الوقوع في الآثار السلبية غير المرغوب فيها، لا سيما في فترة الأزمات الاقتصادية، والتي ترتبط تداعياتها ارتباطا مباشرا بوضع ميزان المدفوعات كونه أهم مصدر لتكوين احتياطي الصرف الأجنبي خاصة في الدول النامية إضافة على سياسة سعر لصرف.

أما الجانب الثاني: فتعتبر أن للاحتياطيات الأجنبية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والمالية، من خلال استغلالها بشكل جيد من طرف السلطات النقدية لتمويل الاختلال المباشر في موازين المدفوعات، وكذا دعم السياسات الاقتصادية المختلفة، والسيطرة على التوازنات الداخلية والخارجية من خلال التدخل في أسواق الصرف أو سداد الالتزامات... إلخ.

من بين أبرز المكونات الجوهرية لاحتياطي الصرف الأجنبي العملات الصعبة، إلى جانب: الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة ومركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، كما أن العملات الصعبة تعد شكلا من أشكال المدفوعات الدولية، والتي غالبا ما تنتمي وتصدر من طرف دول تمتاز بالمكانة الاقتصادية المهمة بين الدول، نتيجة قوة اقتصادها ومركزها المالي إلى جانب الاستقرار السياسي، كما أن العملات الصعبة تنسم بالاستقرار النسبي وسيولتها النقدية المرتفعة. ومن أهم العملات الصعبة نجد على الترتيب: دولا أمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني والفرنك السويسري... إلخ.

بالموازاة مع تعاظم الدور الفعال للاحتياطيات للعملة الصعبة إلا أنها قد تتعرض لاستنزافات سواء من طرف البنك المركزي نتيجة الرجوع إليها في كل مرة، واستخدامها لتحقيق التوازن المالي، لإتمام برامج دعم النمو والنشاط الاقتصادي والإصلاحات المالية. من جهة أخرى ظهرت عدة أساليب استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد ذلك عن طريق حركة رؤوس الأموال الغير مسيطر عليها، والتدفقات المالية غير المشروعة تحت أثر ارتفاع مؤشرات الفساد داخل بيئة المال والأعمال والتستر خلف الأنشطة التجارية. أصبحت هذه الأساليب إشكالية بالنسبة للدول النامية على غرار الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري ورغم الخصوصيات التي يتميز بها وما يمنحه الموقع الاستراتيجي الهام في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وكذلك المستوى القاري، إلا أنه ظل اقتصادا يشتغل دون إمكانياته الحقيقية فتوالت السياسات الاقتصادية والإصلاحات المالية المتعاقبة منذ الاستقلال 1962 إلى يومنا هذا.

عرفت الجزائر عدة مراحل في الجانب الاقتصادي بداية من انتهاجها النظام الاشتراكي الموجه إلى غاية انهيار المعسكر الشيوعي وانهيار أسعار المحروقات الدولية، مما أجبرها على تبني نظام الرأس مالي خاصة اللجوء للاستدانة من المؤسسات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذي فرض شروطا قاسية لا يزال أثرها مستمرا على الاقتصاد الوطني.

باعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، قد شهدت الجزائر كبقية اقتصادات الدول المصدرة للنفط نهاية القرن الماضي وبداياته، إرتفاع في نمو احتياطي الصرف الأجنبي وراجع ذلك لتزايد تدفقات العملات الأجنبية بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات وتحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى استئصال ظاهرة استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد لجزائري وتآكل احتياطي الصرف الأجنبي، في ظل الحكم الفاسد، تنامي ظاهرة تهريب الأموال وتطورها بشكل رهيب، تبيض الأموال، تضخيم الفواتير ومختلف العوامل والأساليب التي اعتمدها اشخاص طبيعيين ومعنويون من أجل الابتعاد عن أعين السلطات والمتابعة من طرف أجهزة الدولة، ولعل سوق الصرف الموازي الملاذ الآمن الذي يحتضن هذه العمليات و المعاملات المالية غير المشروعة كونها خارج الأطر الرسمية.

في هذه الحالة يبرز الدور الفعّال للسلطات الجزائرية سواء البنك المركزي، إدارة الضرائب و إدارة الجمارك في سنّ القوانين والتشريعات الرادعة التي تخص جرائم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكل المعاملات غير المشروعة للحد من ظاهرة استنزاف العملة الصعبة، لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة تآكل احتياطي الصرف الأجنبي في ظل ضعف الإنتاج والإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، بالإضافة على عرقلة عجلة النمو الاقتصادي للدولة الجزائرية.

الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق ذكره تبرز إشكالية رئيسية للإلمام بجميع جوانب الموضوع التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ما مدى تأثير ظاهرة استنزاف العملة الصعبة على رصيد احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا التحكم في مختلف جوانب الموضوع ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ما المقصود بظاهرة استنزاف العملة الصعبة وما هي أهم الأسباب والأساليب المؤدية لاستنزاف العملة الصعبة؟
- كيف يتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟
- ما هو أثر تغير أرصدة ميزان مدفوعات على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟
- ماهي آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية؟

فرضيات البحث:

في إطار الأسئلة المطروحة قمنا بوضع عدد من الفرضيات وهي كالاتي:

الفرضية الأولى: يعد رصيد الميزان الجاري أساسا لتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

الفرضية الثانية: لقد تنامت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة داخل الاقتصاد الجزائري تزامنا مع انهيار وتدهور أسعار المحروقات الدولية.

الفرضية الثالثة: تعد آلية تضخيم الفواتير من بين أهم الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري.

مبررات اختيار الموضوع:

لقد لاقى ظاهرة استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة انشغال الرأي العام والخاص وتداولتها وسائل الاعلام على مستوى الجرائد اليومية والبرامج التلفزيونية، خاصة في السنوات التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، الإنفتاح الاقتصادي وتحرير رأس المال والذي أدى إلى تزايد الظاهر السلبية المحيطة كتهريب الأموال، ارتفاع مؤشرات الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، حيث ساهمت وسائل الاعلام باكتشاف فضائح مالية تقدر بملايين الدولارات التي انعكست سلبا على رصيد احتياطي الصرف الأجنبي وتآكله وبالتالي سارعت الجزائر وبالضبط السلطات النقدية والقانونية لمحاربة تهريب الأموال، الرقابة على الصرف، مختلف الجرائم الأخرى والكشف عنها. إن هذا الموضوع يستحق الوقوف عنده وتقييمه.

أهداف البحث:

يرمي هذا البحث على تحقيق إلى جملة من الأهداف من بينها:

- محاولة التعريف بظاهرة استنزاف العملة الصعبة والظواهر المحيطة بها.
- تسليط الضوء على الأسباب والأساليب المستعملة لأثر استنزاف العملة الصعبة وتميرها خارج الأطر الرسمية.
- تحليل أثر التغير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات على رصيد احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

-التطرق إلى أهم الأجهزة التنفيذية والأعوان المؤهلين لمكافحة جملة من الجرائم المرتبطة بظاهرة استنزاف العملة الصعبة ومحاولة إيجاد حلول للحد منها.

أهمية البحث:

-تستند أهمية البحث إلى الظاهرة نفسها في الوقت الراهن، كما نعتقد بأن تحديد الظاهرة وحصر مصادرها وتوضيح الأساليب المنتهجة من شأنه أن يساهم في تزويد القائمين على مكافحتها بنظرة شاملة تساعد على تحقيق هدفهم.

-علما أن الجزائر معنية بالظاهرة أكثر من أي وقت مضى، جراء الانفتاح الاقتصادي ومعاودة انهيار أسواق النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى نفس المداخل من العملة الصعبة، فاحتياطي العملة الصعبة رهين الريع البترولي.

-محاولة إعطاء صورة أوضح للظاهرة التي تثير الجدل كونها مرتبطة بالجانب السياسي والقانوني والاقتصادي.

-إثراء مكتبة الجامعة بموضوع قليلون هم من خاضوا في بلادنا معالجته نظرا لنقص المراجع وتشعبها وقصور النصوص القانونية مبهمة التطبيق.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة إشكالية استنزاف العملة الصعبة على المستوى الوطني وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد أهم أسباب تناميها وأساليبها، إبراز أثرها على رصيد احتياطي العملة الصعبة وذلك بتحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

منهج البحث:

-تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الإحصائيات الرسمية الوطنية المتوفرة وتحليلها لمعالجة الظاهرة المدروسة إلى جانب عرض بعض القوانين والتشريعات التي تخدم الدراسة.

صعوبات البحث:

-قلة المراجع المتوفرة حول استنزاف العملة الصعبة ان لم نقل ندرتها والموجودة منها تعني بالدرجة الأولى البعد القانوني للظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة والأساليب المؤدية لذلك.

-الطبيعة الخاصة للظاهرة كونها مركبة ترتبط بجرائم ومخالفات قانونية وأساليب غير مشروعة، كما أن تقنياتها مرتبطة بأطراف أجنبية خارج حدود الدولة مما يصعب متابعتها وتحليلها.

-إشكالية التطرق والوصول للمعلومات المفصلة منها السرية المهنية التي تستوجب الحذر من مصادر المعلومات الرسمية.

هيكل البحث:

من خلال هذا البحث يتم المحافظة على التدرج والتسلسل في الأفكار والمعلومات قد الإمكان، بالتالي يمكننا تقسيم هذا البحث إلى فصلين حتى نعالج الظاهرة المدروسة كما يلي:

يتناول الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة استنزاف العملة الصعبة، والذي بدوره قسم على مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا إلى مفهوم العملة الصعبة أما في **المبحث الثاني** فتناولنا طرق استنزاف العملة الصعبة.

كما يتناول الفصل الثاني ظاهرة استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري وسياسات الصرف في الجزائر، والذي تضمن مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه سياسات الصرف في الجزائر، أما في **المبحث الثاني** تطرقنا إلى انعكاسات استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري، أما في الأخير فقمنا بعرض نتائج الدراسة والخروج بتوصيات مناسبة حول الظاهرة المدروسة.

الفصل الأول :

الإطار النظري لظاهرة استنزاف العملة الصعبة من
الاقتصاد الجزائري

تمهيد

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العملة الصعبة وطرق استنزافها

المبحث الثاني: دراسات سابقة

خلاصة الفصل الأول

تمهيد

في ظل العولمة المالية والتحرير المالي تعقدت الحياة الاقتصادية مع اتساع حجم التبادلات والمعاملات الدولية، وفي مقابل ذلك حتمية التكفل بالإختلالات الطارئة في موازين المدفوعات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازنات المالية الداخلية والخارجية.

بالتالي أصبح تدعيم الاحتياطات الدولية بما يعرف بالعملة الصعبة ضرورة إلى جانب المكونات الأساسية الأخرى للاحتياطات الدولية، حيث بدورها سهلت لتسوية المدفوعات الدولية كما تعكس حجم اقتصاد كل دولة بما فيها حجم المعاملات التجارية الدولية.

فظروف مهدت لظهور العملات الصعبة كمكون رئيسي لإحتياطي كل دولة وهناك محددات ومصادر للحصول عليها، لكن الاقتصاد العالمي لم يخلو من الأزمات المالية المتتالية والتي تسببت في نزيف رأس المال الأجنبي وهروبه نحو الخارج، كما أن قضايا الفساد المالي التي تشوب معظم دول العالم وضعف الجهاز المصرفي المالي العاجز أمام استنزاف العملات الصعبة وخاصة في الدول النامية على غرار الجزائر، بمختلف الأساليب والطرق كانت رسمية أو غير رسمية تحكمها أيادي خفية والتي تسببت في تدمير الاقتصاد ونهب موارده المالية بالإضافة إلى انتشار الأزمات.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العملة الصعبة وطرق استنزافها

تعتبر العملات الصعبة الدعامة الأساسية لاحتياطي كل دولة، لما تحظى به من أمن وثقة المتعاملين بها نحو التحوط أمام تقلبات أسعار الصرف لثبات واستقرارها مقارنة بالعملات الأخرى، كما تكون سيولتها النقدية مرتفعة في أسواق التعامل بالعملات الأجنبية، ونظرا للأهمية التي لا يستهان بها للعملات الصعبة في ظل الانفتاح العالمي كونها الأداة الأساسية في تسوية المدفوعات الدولية، فلا بد لميزان المدفوعات أنم يكون أساس تشكل عن طريقه الدول الاحتياطات بالعملة الصعبة فهو السجل الذي يرصد تحركات النقد الأجنبي، إلا أن هناك سبل نحرف عنها العملات الصعبة عن الدائرة الرسمية للاقتصاد بشتى الطرق مؤدية إلى استنزاف هذه الأخيرة خاصة في الدول النامية التي تعد الأكثر عرضة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة بالتالي سنتطرق في هذا المبحث على عدة نقاط أساسية:

المطلب الأول: مفهوم العملة الصعبة

لقد اشتملت الأدبيات الاقتصادية العديد من المفاهيم والمصطلحات حول العملة الصعبة، وذلك للتعريف بها مواكبة مع تطور الحياة الاقتصادية والإمام بالجوانب الأساسية لها، كالغاية من استخدامها ووظائفها ومصادر الحصول عليها مع تعريف ظاهرة استنزاف العملة الصعبة.

أولاً: تعريف استنزاف العملة الصعبة:

يتركب مصطلح "استنزاف العملة الصعبة" من عدة كلمات لا بد من تعريفها كل على حدى حتى تتمكن من تعريف أشمل للمصطلح:

1-تعريف العملة:

لغة: العَمَلَةُ بكسر الميم، العَمَل، وما عُمِلَ كالعَمَلَةِ بالكسر العَمَلَةُ أيضا: هيئة العمل و باطنة الرَجُل في الشَّرِّ، وأجر العمل كالعَمَلَةُ بالضم، و عَمَلَةٌ : تعميل أي أعطاه إياه، والعمله هي أجرة العمل.

اصطلاحاً: هي كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً تضي عليه قوة القانون صفة الإبراء الذمة فتلقى قبولاً عاماً.

لتكن هناك عملة متداولة بين الأفراد لا بد من توافر الشروط:

1 - إقرار السلطة الحاكمة لتلك العملة؛

2- أن يكون لهذه العملة قوة إبراء قانونية غير محدودة؛

3- أن تلقى القبول العام لدى الأفراد (1).

-عرفت أيضا العملة على أنها: أداة قانونية للوفاء بالتزاماتها التي تحدد بمبلغ معين، فهي قطع معدنية مسكوكة ذهبية أو فضية أو من معدن آخر وأوراق إلزامية التداول، والنقود الذهبية والفضية تحتوي على نسبة معينة من الذهب أو الفضة وهو ما يسمونه عياراً (2).

مما سبق ذكره فإن العملة يمكننا تعريفها بأنها كل ما تعتبره السلطة الحاكمة نقوداً تضي عليه قوة الإبراء محدودة أو غير محدودة، ضمن حدود الدولة كما أنها تمثل وحدة تبادل تجاري تسهل المعاملات الاقتصادية.

2- تعريف العملة الصعبة:

قبل التطرق للتعريف العملة الصعبة لا بد أن نعرِّج إلى تعريف الاحتياطات الدولية، حيث أنها تعرف كما

يلي:

1. محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، القاهرة ط1، سنة 2009، ص ص 14، 15.

2. عبد السلام منصور، تغيير قيمة العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي، (الناشر المؤلف)، المطبعة Publiroc سنة 2013، ص ص 14، 15.

"يقصد بالاحتياطات الدولية الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة، أو غير ذلك من الأغراض كالمحافظة على الثقة في العملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي، كما أن الأصول الإحتياطية تشمل العملات الأجنبية الصعبة، الذهب النقدي ووضع الإحتياطي في صندوق النقد الدولي"¹.

كما تعرف إحتياطات الصرف الأجنبي على أنها: "الحيازة الرسمية للعملات الأجنبية Official Holding of forgien exchange، زائد ما يملكه البنك المركزي من رصيد ذهبي، ووحدات حقوق السحب الخاصة فضلا عن صافي مركز الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي"².

بالتالي تعتبر العملات الصعبة حسب التعاريف السابقة أحد المكونات الرئيسية لإحتياطي الصرف الأجنبي.

و يطبق عليها عدة تسميات أهمها: العملات الارتكازية، العملات القوية والعملات الدولية... إلخ

يقصد بالعملات الارتكازية: العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية. أما بالنسبة للمصطلح "الصعبة" فله عدة دلالات أهمها:

- من الصعب على البلد تكوين أرصدة إحتياطات من هذه العملات على مستوى بنكها المركزي؛
- الطلب الدولي عليها كبير جدا؛
- لها أهمية كبيرة في معالجة الخلل في التوازنات الكلية كما أنها تستخدم في الاقتراض الخارجي وتسديد الديون؛
- تدخل في تركيبة حقوق السحب الخاصة؛
- بالإضافة إلى أن هناك شروط لآبد التقييد بها على تكون العملات عملات صعبة:
- أن تكون العملة صادرة من دولة لها مكانة في التجارة الدولية وقوة اقتصادية؛
- أن تكون العملة محلا للعرض والطلب في الأسواق المالية والنقدية الدولية؛
- أن تكون أسعار صرفها مستقرة مقارنة بالعملات الأخرى وأن تتمتع بقدر كبير من الثبات والاستقرار على المدى المتوسط والطويل؛
- أن العملات القوية تنتسب إلى دول تملك جهاز مصرفي عالي الكفاءة والخبرة في تسوية المعاملات الدولية⁽³⁾.

3- تعريف استنزاف العملة الصعبة:

3-1- التعريف اللغوي "للاستنزاف":

1- صندوق النقد الدولي، الإحتياطات الدولية والسيولة الدولية بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية للإعداد نموذج قياسي لبيانات، 2013، ص3.
2- مزاري بلقاسم، كفاية الإحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيان جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد السابع، 2009، ص47.
3- عبابسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية السنة 2016-2017، ص ص 23-24.

معنى "استنزاف" في معجم المعاني الجامع معجم عربي - عربي

استنزاف: اسم

استنزاف: مصدر استنزف

حالة استنزاف: حالة استنقاذ للقوة والطاقة أي استهلاكها كلها تدريجيا.

استنزف المال : أهلكه وأفناه⁽¹⁾.

3-2-التعريف بظاهرة استنزاف العملة الصعبة:

تعتبر ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وليدة ظواهر سابقة، أي أنها نتيجة لتدفقات مالية غير مشروعة وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج بعدة أساليب سواء كانت رسمية أو غير رسمية، إذ نجد أن استنزاف العملة الصعبة علاقة مباشرة سببية بينها وبين تدفقات المالية الغير مشروعة وهروب رؤوس الأموال المتسببة في نزيف الإحتياطات الدولية بالعملة الصعبة.

يعرف هروب رؤوس الأموال بأنه: "التدفق الخارج لرأس المال المحلي من بلد ما استجابة أو ردة فعل لمخاطر اقتصادية أو سياسية للاقتصاد المحلي"، ويعرف أيضا بأنه: "كافة الأصول الخارجة المسجلة والغير مسجلة بما في ذلك مشتريات الأصول المالية الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى الأصول الحقيقية المملوكة للقطاعات البنكية والغير البنكية سواء كانت عامة أو خاصة وهو المفهوم الواسع للهروب"².

وقد بدأ مصطلح التدفقات المالية الغير مشروعة "IFF" (illicit financial flows) بالظهور في التسعينات من القرن الماضي والذي كان يرتبط بقوة مع مصطلح هروب رأس المال وهو يشير بشكل عام على حركة رؤوس الأموال المرتبطة بالأنشطة الغير قانونية سواء من حيث الحصول عليها أو نقلها واستخدامها عبر الحدود في حين عرفت منظمة النزاهة العالمية على أنها : "حركة رؤوس الأموال المكتسبة والمنقولة بطريقة غير مشروعة عبر الحدود"³.

ثانيا: أهم العملات الصعبة المعتمدة دوليا:

تحظى العملات الصعبة بأهمية بالغة في تسوية المعاملات الدولية، قد ظهرت كنتيجة حتمية للعلاقات الدولية في ظل الانفتاح العالمي.

¹ . <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/استنزاف>

² نهلة أحمد أبو العز، التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء واثارها التنموية: دراسة تحليلية للنموذج النيجيري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2018، ص63.

³ .Illicit financial flows & Colombia, Global Financial Integrate, October 2019, P03.

إذ تستخدم هذه العملات لإتمام عمليات الاستيراد والتصدير وتسيير مستحقات الديون والوفاء بمختلف الإلتزامات، وهذا الأمر أدى إلى خلق أسواق تبادل عملات الأجنبية.

مع الحاجة المتزايدة لهذه العملات الصعبة ونظرا لأهميتها لابد على الدول الاحتفاظ بالجزء الأكبر من هذه العملات الصعبة كإحتياطي نقد أجنبي لدى البنوك المركزية ليكون بعد ذلك ضمانا وثقة للمستثمرين الأجانب والمحليين عند حدوث الأزمات وكذلك يساهم في رفع قيمة العملة الوطنية (المحلية) للدولة.

قد تطور مفهوم العملات الصعبة مع تطور نظام النقد الدولي، ففي ظل قاعدة الذهب كانت جميع العلاقات قابلة للتحويل بحرية مع الذهب ببعضها البعض، وفي ظل قاعدة الصرف بالذهب كان جنيه الإسترليني هو عملة الإحتياط الدولية الأولى من خلال الصرف الإسترليني.

أظهرت تجربة الكساد الكبير (1929-1934) مفاهيم جديدة لعملة الإحتياطي منها مفهوم الإحتياطيات النقدية حيث تم تقسيم العالم إلى مناطق منها منطقة الإسترليني ومنطقة الفرنك الفرنسي ومنطقة الدولار الأمريكي، وبالتالي تحددت عملات الإحتياطي الدولي في ظل تباث سعر الصرف بين عملات كل منطقة والعملة الرئيسية التي تشكل إحتياطياتها من الأوراق النقدية مقومة بها، وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت هيمنة الدولار على الإحتياطيات الدولية خصوصا بعد مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لدول أوروبا في إطار مشروع مارشال، وتزايد قوى الإنتاج لديها ويبقى ذلك الوضع إلى يومنا هذا، مما أدى تهافت الدول على الاحتفاظ بالدولار كعملة إحتياط دولية، لكن وبعد دخول العملة الجديدة الممثلة في عملة اليورو بدا الدولار يفقد مكانته نوعا ما، إلا أنه بقي إلى يومنا هذا في الريادة ويفارق كبير عن باقي العملات الصعبة.

صحيح أنه امتلاك إحتياطي كبير من العملات الصعبة يعد مصدرا أولا في زيادة الإحتياطيات السائلة لكن المشكل هو أن زيادة أرصدة الدول من إحتياطيات الصعبة معينة بما لا يتناسب مع قدرة الدولة صاحبة تلك العملة قد يؤدي الى اضعاف الثقة في تلك العملة واتساع المطالبة بتحويلها إلى ذهب أو إلى عملات أخرى، ويؤدي كذلك إلى ارتباك في العملة الصعبة بحد ذاتها، سواء نتيجة ضعف الصرح الاقتصادي للدولة صاحبة العملة أو المضاربة أو تداخل الاعتبارات السياسية مع الاقتصادية، وبالتالي ينجر عن ذلك انتشار الأزمات أو ما يعرف بالعدوى المالية*، ولهذا فكل عملة صعبة رائدة تمر بفترة ازدهار ثم تضعف وذلك حسب القوة الاقتصادية للدولة صاحبة العملة¹.

ومن بين أهم العملات الصعبة والسيادية التي تحظى بسيادة وطنية وتحظى بقبول دولي زادت قوة نقدية والأكثر تداول لا نجد على الترتيب² :

*العدوى المالية: أي انتقال الأزمات المالية بين الدول خاصة الأزمات المتعلقة بأسعار العملة وانهيار أسعار الأسهم.

1-عباسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره ص26.

2-أسجلال عزابيز، حاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة العالمية، 2008-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، 2017، ص288.

1- الدولار الأمريكي: الذي يعد العملة الأولى التي يعتمد عليها النظام النقدي الدولي في تسوية المدفوعات والمبادلات التجارية، فإحتياطات دول العالم في معظمها بالدولار الأمريكي رغم بعض الانتكاسات والأزمات التي مر بها.

2- اليورو الأوروبي: وظهرت كعملة مشتركة وفق تكتل نقدي واقتصادي لدول أوروبا، وكان أول تداول لها بصفة رسمية وفعلية سنة 2002، وأصبحت تحظى بقبول دولي منافسة للدولار الأمريكي.

3- اضافة إلى العملات السيادية الأخرى المتمثلة في الين الياباني والجنيه الإسترليني، ومحاولة إعادة بريقه الضائع، الفرنك السويسري واليوان الصيني العملة الواعدة التي أحرزته تقدما تعد أحد المقترحات القوية الناتجة عن آثار الأزمة المالية العالمية لإصلاح النظام النقدي الدولي.

والجدول الموالي يبين هيمنة الدولار الأمريكي على اجمالي الإحتياطات الصرف العالمية سنة 2011:

جدول (01): نسبة العملات الصعبة من إجمالي إحتياطي النقد الأجنبي العالمي.

العملات	نسبة العملات من إجمالي إحتياطات النقد العالمية
الدولار الأمريكي	61,60%
الأورو	27,70%
الجنيه الاسترليني	4,30%
الين الياباني	3,20%
عملات أخرى	3,00%

المصدر: محمدي طيب أحمد، كتوش عاشور معايير وشروط انضمام النقود الدولية إلى النادي المغلق للعملات المرجعية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 17، السداسي الثاني 2017، ص 131.

نلاحظ من نسب الجدول (01) أن الدولار الأمريكي قد أصبح العملة العالمية بدون منازع، تليه العملة اليورو، وقد تقهقرت عملة الجنيه الإسترليني، في حين عملة الين الياباني في تطور مستمر.

ثالثا: وظائف العملات الصعبة:

عرف النقود على أنها أي شيء يستطيع أداء الوظائف الثلاث المتعارف عليها: وحدة حساب، مخزن للقيمة و وسيلة تبادل (وسيلة دفع) كما تم الإشارة إليها سابقا، أما بالنسبة للنقود الدولية (الصعبة) فهي تستعمل وتقبل كنقود خارج حدود الدولة التي تصدرها، فإن هذه الوظائف الثلاثة، تختلف حسب استعمالاتها في القطاع الخاص والعام حيث¹:

1 - عبد العزيز برنة تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص ص 61-62.

1- في القطاع الخاص:

- تستخدم النقود كوحدة قياس في الصفقات والمعاملات الدولية الخاصة إذ تستخدم في فوترة مختلف العقود التجارية الدولية ؛
- تستخدم كمخزن للقيمة إذا كانت الأصول المالية الدولية (الأسهم والسندات) تحرر وتسعر بهذه العملة ؛
- تستعمل كوسيلة تبادل على المستوى الدولي إذا كانت تستخدم كوسيط لتحديد سعر الصرف بين عملتين أو أكثر.

2- في القطاع العام:

- تستخدم النقود كوحدة قياس للأغراض الدالية العامة فتستعمل كمثبت لسعر الصرف لربط أسعار الصرف المحلية لتلك العملة أو استعمالها كغطاء من أجل إصدار العملة المحلية ؛
- تستخدم كمخزن للقيمة إذا كانت الحكومات والبنوك المركزية تحتفظ بإحتياطيات الصرف بهذه العملة ؛
- تستخدم العملة كوسيط للتبادل في القطاع العام إذا كانت تستعمل في المعاملات على مستوى أسواق الصرف.

لتكن العملة دولية يجب أن تؤدي ثلاث وظائف اقتصادية أساسية كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول (02): الوظائف الأساسية للعملات الصعبة.

من قبل الهيئات الرسمية	من قبل القطاع الخاص	
فاطرة للتدخل في أسواق الصرف (FOREX).	تسوية المعاملات المالية والتجارية الدولية.	وسيلة التبادل
الإحتياطيات الرسمية لدى البنوك المركزية.	حيازة أصول خاصة دولية.	مستودع للقيمة
قياس تقلبات النقد المحلي.	فوترة العمليات المالية التجارة الدولية.	وحدة للحساب

المصدر: محمدي طيب أحمد، كنوش عاشور معايير وشروط انضمام النقود الدولية إلى النادي المغلق للعملات المرجعية، مرجع سبق ذكره، ص 131.

رابعاً: أهمية الإحتياطي بالعملة الصعبة

تسعى معظم الدول إلى حيازة إحتياطي بالعملة الصعبة لما تكتسبه من أهمية كبيرة نبينها في النقاط التالية:

- 1- تعزز حيازة إحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي ثقة الدائنين والمؤسسات المالية الدولية وتضمن حقوقه ؛
- 2- تشجع وكالات التصنيف الائتماني على إصدار تصنيفات ائتمانية جيدة، وذلك لأن إحتياطي النقد الأجنبي يبقى مقياساً مهماً يمكن أن يعكس مستوى الجدارة الائتمانية للبلد وقدرته على سداد ديونه الخارجية ؛
- 3- يلعب إحتياطي النقد الأجنبي دوراً مهماً في مواجهة الصدمات الخارجية والأزمات الاقتصادية التي يمكن أن تعصف بالبلدان جراء دخول وخروج الرساميل الدولية بشكل كثيف ومفاجئ كما حدث أثناء الأزمة المالية الآسيوية. حيث أنه يسبب ارتفاع أو انخفاض حاد في أسعار الصرف ؛

4- تمثل هذه الإحتياطات الدولية خط الدفاع الأول عن قيمة العملة الوطنية وضمان استقرار أسعار صرف عملتها، حيث تمتلك الدول إحتياطات بمختلف العملات الصعبة ولا بد من تنويعها حسب بعض الخبراء ؛ تكون بالدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني... إلخ يهدف التحوط ضد الخسائر تقلبات أسعار الصرف ؛

إذ بلغت إحتياطات النقد الأجنبي في العالم وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي-أكثر من 11.500 بليون دولار أمريكي في عام 2014¹.

5- يتيح امتلاك البنك المركزي لإحتياطي الصرف الأجنبي إدارة السياسات النقدية، إذ يحتاج في كثير من الأحيان إلى حجم كبير من العملات الأجنبية بيعا وشراء من العملات الأجنبية من خلال عمليات السوق المفتوحة وإدارة غطاء النقد واستثمار موجود ذاته من العملات الأجنبية لدى البنوك المراسلة في الخارج وتوفير العملات الأجنبية للبنوك التجارية من أجل الوفاء بإلتزاماتها إتجاه مختلف المتعاملين².

¹ - <http://www.aljazeera.net.cdn.ampproject.org>، vue 26/03/2020, heure : 10h30min

² -عبابسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر مرجع سبق ذكره ص 9.

المطلب الثاني: طرق استنزاف العملة الصعبة

تعتبر حالة ميزان المدفوعات هي انعكاس لقيمة الإحتياطات الدولية لدى السلطات النقدية، إذ تتشكل الإحتياطات بالعملة الصعبة عن طريق الفوائض في الحساب الجاري والفوائض الرأسمالية، إلا أنه في حالة العجز تقوم السلطات باستنزافه وقد تعددت طرق استنزاف العملة الصعبة.

أولاً: أساس تشكل إحتياطي بالعملة الصعبة:

• يعرف ميزان المدفوعات على أنه عبارة عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية والتي تتم بين الدولة والعالم الخارجي بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، كما يقوم ميزان المدفوعات على قاعدة القيد المزدوج، أي الجانب الدائن والجانب المدين، فكل ما يزيد من رصيد الدولة من العملة الصعبة يقيد في الجانب الدائن وكل ما يؤدي إلى صرف العملات الأجنبية يقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات¹.
لقد تعددت المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ولا يمكن حصرها إلا بتدوينها في كشف موجز وتجميعها في فقرات تتوضح من خلالها دخول وخروج للعملة الصعبة بالتالي قد تنتج الفوائض التي تتراكم عنها إحتياطات بالعملة الأجنبية وأهم هذه الحسابات نجد:

1- فوائض الحساب الجاري لتراكم الإحتياطات الدولية:

يعرف الحساب الجاري على أنه: الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة* والغير مقيمة ويضم هذا الميزان نوعين من الموازين:

1-1 الميزان التجاري: يطلق عليه (صافي الصادرات) هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة.

- ففي الميزان التجاري تتدرج الصادرات تحت الجانب الدائن، حيث تزيد من رصيد الدولة من العملات الأجنبية.
- وتتدرج الواردات تحت الجانب المدين، حيث تؤدي إلى خروج العملات الأجنبية من الدولة.
- فإن زاد الجانب الدائن (الصادرات) عن الجانب المدين (الواردات) يصبح عندنا فائض في الميزان التجاري بالتالي فائض في العملة الصعبة.
- أما إذا زاد الجانب المدين (الواردات) عن الجانب الدائن الصادرات يصبح عندنا عجز في الميزان التجاري.
- يعرض في الميزان التجاري:

*المقيم: كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة ويخضعون لقوانينها وتوجيهاتها، إذ نستنتج أن الإقامة ليست الجنسية، فأعضاء البعثة الدبلوماسية في الخارج لا يعتبروا غير مقيمين رغم تواجدهم في الخارج.
1- طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 ص 182.

1-1-1-ميزان السلع: هو عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع المادية فقط والتي تتم خلال فترة إعداد الميزان وتتمر بحدود الدولة الجمركية ويطلق عليها اسم ميزان التجارة المنظورة.

1-1-2- ميزان الخدمات: عبارة عن الصادرات والواردات من الخدمات ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقديم خدمات النقل، التأمين، السياحة و الملاحة...إلخ

فمثلا: نفقات السائحين الأجانب في الجزائر صادرات غير منظورة تضاف إلى الجانب الدائن، كما تعتبر نفقات السائحين الجزائريين في الخارج واردات غير منظورة تضاف إلى الجانب المدين¹.

• والجدول الموالي يوضح بعض أمثلة المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها الحساب الجاري.

الجدول (03): أمثلة عن المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها الحساب الجاري

معاملة التجارة الدولية	حالة التدفق النقدي للدولة المعنية	القيد في حساب الميزان المدفوعات للدولة المعنية
1-شراء إحدى الشركات أجهزة منزلية منتجة في دولة أخرى لتم بيعها في مخازن التجزئة في البلد المعني.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Débit)
2-شراء أفراد من الدولة المعنية لأقراص مدمجة (CDS) عبر الأنترنت من إحدى الشركات الأجنبية.	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Débit)
3-قيام إحدى الحكومات الأجنبية بدفع أتعاب إحدى الشركات الاستشارية المحلية عن الاستشارات المقدمة.	تدفق نقدي داخل إلى الدولة المعنية	دائن (Crédit)
4-شراء أجهزة حاسوب من قبل إحدى الشركات المحلية من دولة أجنبية	تدفق نقدي خارج من الدولة المعنية	مدين (Debit)

المصدر: عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م، ص 62.

¹ - دريد كامل آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان ط الأولى سنة 2011، ص ص ، 77، 78.

1-2- حساب التحويلات من طرف واحد كمصدر لتراكم الإحتياطات الدولية:

يتعلق حساب التحويلات بالمبادلات التي تتم بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد، ولا يترتب عليها دين أو حق معين، تشمل كافة الهبات والهدايا والمنح والمساعدات وأية تحويلات أخرى لا ترد سواء كانت رسمية أو خاصة مثل التحويلات المغتربين لذويهم¹.

- تعد التحويلات الخارجية من بين أهم المصادر العملة الصعبة للبلد.

2- فوائض الحساب الرأس مالي كمصدر لتراكم الإحتياطات الدولية:

يشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية ويشمل نوعين:

1-2- رؤوس الأموال طويلة الأجل:

يشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج لاستثمارها لأجل يتجاوز السنة، مرد ذلك إلى أسباب قد تكون: سعر الفائدة أعلى في بعض الدول عنه في أخرى، أو قد تكون توقعات الربح أكبر في الخارج في حالة الاستثمارات المباشرة أو غير مباشرة (الاستثمارات في المحفظة)، عندما يستثمر المواطنون في الخارج، فإن الدولة تواجه تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وهي صفقات مدينة، وعندما يستثمر الأجانب في الدولة فإنها تواجه تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل وهي صفقات دائنة.

2-2- رؤوس الأموال قصيرة الأجل:

تشمل كافة المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل لا تتجاوز سنة، وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على الأصول والخصوم.

هكذا يكون محل هذا الحساب مجمل الأصول التي يمكن تحويلها إلى درجة عالية من السيولة ومكونات هذا الحساب هي: العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل².

- تعتبر الحسابات الثلاثة السابقة أهم مصادر لتشكل فوائض العملة الصعبة التي تدرج ضمن إحتياطات الصرف الأجنبي.

¹ - بين طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، سنة 2016-2017، ص5.

² - سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، سنة 2006-2007، ص79.

3- حساب عمليات التسوية :

ينقسم حساب عمليات التسوية إلى حسابين هما⁽¹⁾ :

3-1- حساب التغيرات في أرصدة الإحتياطي:

يتعلق الأمر هنا بالإحتياطي النقدي مكن الذهب والعملات الصعبة وإذاعات صندوق النقد الدولي الذي تكونه الدول، ويعبر عن صافي التغيرات التي تحدث في الإحتياطيات الدولية فترة الميزان، وهو يمثل الطريقة التي يتم بها تسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، حيث الرصيد السالب يدل على زيادة الإحتياطي، في هذه الحالة تعتبر تلك الدولة مجمعة للعملات الصعبة، والرصيد الموجب يدل على انخفاض في الإحتياطي وفي هذه الحالة لا تعتبر الدولة مجمعة للعملات الصعبة .

3-2- حساب السهو والخطأ:

على الرغم من التوازن في ميزان المدفوعات من حيث المبدأ، تنشأ إختلالات من الناحية العملية نتيجة قصور البيانات ووسائل اعدادها، ويطلق عليه الإختلال وهو أحد السمات المعتادة في بيانات ميزان المدفوعات صافي السهو والخطأ إذ يتميز على أن عرضه يكون بصورة مستقلة في البيانات المنشورة ولا ينبغي ادراجه في بنود أخرى بدون تمييز، ويشتق صافي السهو والخطأ كقيمة على أساس قيمة صافي الاقتراض على صافي الاقتراض إذ يؤدي ارتفاع قيمة صافي السهو والخطأ أو تقلبها على عرقلة تفسير النتائج.

ترتبط نجاعة احتياطي الصرف الأجنبي لإعطاء نتائج أفضل ينعكس على الأداء المالي للدولة بعدة عوامل أهمها:

1-حجم قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)²:

(أ) إن حصية الصادرات هي المصدر الأساسي الذي من خلاله تقوم الدولة بعملية تراكم الإحتياطيات وهنا يأتي دور التجارة الخارجية للبلد.

• فإذا ترتب عن زيادة الصادرات زيادة في الواردات فإن هذا يستتفز قدرا كبيرا من الإحتياطيات ولذلك عادة ما يراعى في مثل هذه المسائل قضية معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الواردات لضبط التأثير الفعلي للصادرات على التراكم في الإحتياطيات.

• في بعض الأحيان الصادرات تؤثر سلبا على الإحتياطيات وهذا ما يسمى "أثر الاستيراد للصادرات على الإحتياطيات" فقد تشغل أو تثير حركة بطيئة في الصادرات حركة واسعة ففي الواردات في ظل غياب السياسات الاقتصادية المحكمة.

1 -سلطاني عادل، إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، سنة 2015-2016، ص ص 25-26.

2 -عباسة نور الدين بوراس، أثر إحتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية: دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- مراعاة درجة تقلب الصادرات فقد تزداد احتمالية التعرض لخلل في ميزان المدفوعات وهذا هو حال البلدان النامية الذي تتميز صادراتها بالتذبذب عكس الدول المتقدمة التي تكون صادراتها عموما مستقرة ومتنوعة كذلك فهي لا تحتاج بجزء كبيرة من الإحتياطات السائلة للوفاء بالتزاماتها حيث أن المشكل الأساسي لتقلب صادرات البلدان النامية هو: درجة التركيز السلعي وارتفاع درجة عدم استقرار حصيللة الصادرات.
- فالدول النامية ليس لها خيار إذا استنفذت ولم تتوفر لديها إلا:
 - تقليص الواردات إلى حدّ أدنى
 - الاقتراض الخارجي
 - إجراء إصلاحات هيكلية، جذرية على مستوى الاقتصاد.

ب) الواردات:

تؤثر الواردات على حجم الإحتياطات سلبا، وهذا التأثير للواردات على الإحتياطات يسمى "إحتياطات المبادلات" كما هو معلوم توجد علاقة هيكلية بين الواردات ومستوى الدخل الوطني وعادة ما يطلق عليها بمعامل الواردات أو الميل المتوسط للواردات ويعبر عنه رياضيا:

$$M = m(y)$$

حيث M: حجم الواردات، m : معامل الواردات (الميل المتوسط لها)، y: الدخل الوطني.

*يعد ارتفاع الميل المتوسط للواردات سمة تميز الدول النامية وهذا دليل على التبعية الاقتصادية للخارج.

لابد الإشارة إلى أهمية شروط التبادل التجاري على الإحتياطات فإذا ارتفعت أسعار الصادرات لنسبة أكبر من ارتفاع أسعار الواردات فإن هذا يعني تحسن شروط التبادل التجاري، في حالة تدهور شروط التبادل التجاري يحدث العكس، وهي الحالة التي يكون فيها زيادة للطلب على الإحتياطات والاحتفاظ بها لمواجهة مثل هذه الإختلالات الواقع أنه معظم الدول النامية تعاني من تدهور شروط التبادل التجاري الدولي (الاستيراد بأسعار مرتفعة والتصدير بأسعار منخفضة) حتى أصبح يطلق على هذه الحالة بظاهرة التبادل اللامتكافئ.

2- حجم الاستثمارات الخارجية¹:

تتأثر الإحتياطات بالحالة التي يكون عليها استثمارات البلد بالخارج وبالحجم الذي تكون عليه الاستثمارات الأجنبية بشقيها المتواجدة في البلد ذلك أن ما يترتب على هذه الاستثمارات من تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها يؤثر على ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على طلب البلد على إحتياطي الصرف الأجنبي، ولا شك في أن انسياب رؤوس الأموال الوطنية الموظفة في الخارج سيؤثر سلبا على وضع ميزان المدفوعات بيد أنه حين تحول هذه الاستثمارات مداخلها وإيراداتها بعد ذلك إلى البلد الأم، فإنها تعود تمثل متحصلات بالنقد الأجنبي وتدعم

¹ -عباسة نور الدين بوراس، أثر إحتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية: دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الإحتياطات التي تملكها البلاد والنتيجة التي تعيننا أن تدفق رؤوس الأموال لاستثمارها في الخارج يؤثر سلبا على الإحتياطات ودخول عوائدها وإيراداتها يؤثر إيجابا على الإحتياطات والواقع أن ظاهرة تصدير رؤوس الأموال من البلدان النامية لاستثمار في العالم الخارجي أصبحت واسعة الانتشار في المقابل لابد أن ننبه على أن هناك علاقة هامة بين مستوى الإحتياطات وقدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية (مستوى الإحتياطات كعامل أمان).

3- قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي:

قد لا تبالي السلطات النقدية كثيرا بتكوين احتياطات دولية عند مستويات آمنة إذا كانت تملك القدرة على الاقتراض من العالم الخارجي، والعكس يحدث تماما بحيث ترتفع حاجة السلطات النقدية إلى تكوين احتياطات دولية عندما لا تملك الدولة هذه القدرة على الاقتراض الخارجي، وتتوقف هذه الإمكانيات على ظروف الائتمان الدولي وشروطه وعلى درجة الثقة الائتمانية للدولة المعينة.

4- نسبة الإحتياطات الدولية لمواجهة مخاطر المستقبل:

إن مواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات في المستقبل يقتضي إلى تكوين الإحتياطات الدولية ومن هنا فإن القدرة على التنبئي باحتمالات حدوث هذا العجز ومدى استعداد البلد لمواجهته يؤثران في حجم طلب الدولة على الإحتياطات¹.

ثانيا : الأسباب المؤدية الى استنزاف العملة الصعبة:

لم يكن النزيف المتواصل للعملة الصعبة من اقتصاديات الدول النامية بالأخص، بمحض الصدفة وإنما نتيجة لأسباب متعددة ساهمت في تقادم تدفقات المالية الغير مشروعة، هروب رأس المال وتهريب المال نحو الخارج مما تسبب في نفاذ الإحتياطات صرف بعد الدول والمساهمة في حدة الأزمات المالية.

من بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

1- أسباب اقتصادية ومالية:

-لابد الإشارة إلى أن سوء المناخ الاستثماري وتواضع مشروعا التنمية الاقتصادية وضعف سوق الأوراق المالية خاصة في الدول النامية وبالتحديد في الدول العربية ؛

-إضافة إلى أن أحجام اقتصاديات الدول النامية عاجزة على استيعاب الأموال وتوظيفها من أجل تحقيق العوائد المرغوبة،

وذلك لعدم توافر التكنولوجيا اللازمة ونظم المعلومات التي تساعد على تسهيل الحصول على المعلومات المحيطة بفرص الاستثمار، وغياب الكوادر البشرية ؛

¹ -عباسة نور الدين بوراس، مرجع نفسه، ص ص 13-14.

- كما أن انخفاض الإنفاق الحكومي على المشروعات الاستثمارية وغياب السوق المالية المتطورة إلى جانب ظهور أسواق الصرف الموازية التي تمتص، العملات الصعبة ؛

كل هذه العوامل تتعكس على الأداء المالي الضعيف والعوائد الاستثمارية المحتشمة التي تعد سببا كافيا لهجرة رؤوس الأموال وطاردة للاستثمار الأجنبي نحو بيئة تحقق فيها عوائد استثمارية أعلى¹.

2- أسباب إدارية وتشريعية:

- يؤدي ضعف القوانين والتشريعات وعدم تشديدها ذلك في ضل المحسوبية وغياب دور دولة القانون إلى عدم الرقابة على عمل المؤسسات وضعف قطاع المال والأعمال، وإلى خلق بيئة تشجع الأفراد على الكسب الغير مشروع للأموال بدلا من اعتماد الوسائل القانونية كما يساهم تزايد ممارسات الفساد وتهريب الأموال الناتجة عن هذه الأخيرة إلى الخارج والتصرف فيها خارج حدود الدولة.

- كما أن بيروقراطية الأنظمة للإداريين والمسؤولين الاقتصاديين تزيد تعقيدا للمشاكل التي تعترض المستثمرين بحيث لا تشجع الاستثمار المحلي ولا تجذب المستثمرين الأجانب مثل: (طول مدة الإجراءات وسن قوانين وتشريعات كاذبة، فرض رسوم جمركية مرتفعة جدا، غياب العدالة الضريبية... إلخ).

3- الصراعات والمخاطر السياسية:

يعد الإستقرار الأمني أحد العوامل المفسرة للتدفقات المالية الغير مشروعة وهي مخاطر، طاردة لرؤوس الأموال فالدول المعرضة لحروب أهلية واضطرابات سياسية تؤثر هذه الأخيرة على تدفق الأموال الغير مشروعة من جانبين:

أولاً: يثير عدم الإستقرار السياسي خطر على الاستثمار المحلي بالتالي يشجع أصحاب الثروات على نقل أصولهم إلى الخارج لحفظها في مناطق آمنة.

ثانياً: انعدام الديمقراطية والقدرة على التنبئي بالبيئة يثير خطر مصادرة الأصول مما يحفز هروب رأس المال².

ثالثاً: أساليب استنزاف العملة الصعبة

نظرا لتفشي الفساد بشكل كبير داخل بيئة المال والأعمال في الأنشطة الاقتصادية والتجارية وضعف الرقابة المحكمة من السلطات النقدية، وغياب القوانين الرادعة خاصة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو، استفحلت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة بالموازاة مع تنامي التدفقات المالية الغير مشروعة، هروب رؤوس الأموال، وتهريب الأموال خارج الدائرة الرسمية.

1 - غربي أحمد، صحراوي جميلة، التحرير المالي وأثره في حساب رأس المال: دراسة حالة الجزائر (الفترة 1992-2013)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 30، 2014، ص 61.

2 - خهله أحمد أبو العز، التدفقات المالية الغير مشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء وأثارها التنموية، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-65.

فتعددت أساليب استنزاف العملة الصعبة سواء عن طريق أشخاص طبيعيين أو معنويين متخفية في معظمها خلف الأنشطة التجارية تحت عنوان الفساد والأنشطة الإجرامية:

1-التجارة المضللة (تزييف الفواتير):

إن تضليل التجارة يؤثر حقيقة على معظم اقتصادات النامية يقصد بها، من حيث:

أ-الواردات:

1-قد يتم الافراط في فواتير الواردات المتأتية إلى داخل البلد من أجل تحويل الأموال إلى الخارج.

2-ان تكون الواردات دون الفاتورة من أجل التهرب من الرسوم الجمركية أو ضريبة القيمة المضافة.

ب-الصادرات:

1-سواء عن طريق الخفض من قيمة فاتورة الصادرات لتحويل الأموال إلى الخارج.

2-أو الزيادة في فواتير الصادرات من أجل استرداد الضرائب على القيمة المضافة.

وتتجر عن هذه الطرق تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بالتالي استنزاف العملة الصعبة وكذا إحتياطي الصرف الأجنبي، وعدم تحصيل المبالغ المرغوبة من الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات الحكومية (الصحة، التعليم، إلخ...)

ونظرا لهذه الأنواع الأربعة الرئيسية للتجارة المضللة ومقاصدهم المشتركة تجري منظمة النزاهة العالمية تحليلا للتجارة لبد ما مع شركائه من أجل تحديد هذه الأنواع الأربعة التي تعد مصادر شائعة للتهرب الضريبي بما أن التجارة المضللة هي طريقة لنقل الأموال بطريقة غير مشروعة عبر الحدود والتي تنطوي على تزوير متعمد لقيمة أو حجم أو جودة معاملة تجارية دولية للسلع أو الخدمات على الأقل طرف واحد في الصفقة¹.

والجدول الموالي يوضح هذه الأنواع الأربعة:

جدول رقم (04) : الأنواع الأربعة للتجارة المضللة وأغراضها المشتركة

تحويل الأموال إلى الخارج (التهرب من ضوابط رأس المال تحويل الثروة إلى عملة صعبة، ... إلخ)	الاستيراد: افراط في فواتير الواردات	(IFF out flows) التدفقات المالية الغير مشروعة المرسله
--	--	--

¹ - indonesia : Potential Revenue Losses Associated with trade Misinvoicing, Global Financial integrity, June 2019, P02-03.

<p>-المغالاة في تكلفة المدخلات المستوردة للتقليل وخفض الضريبة على الدخل. -تلافي رسوم مكافحة الإغراق.</p>		
<p>-تفادي الضريبة على الدخل (تخفيض مستويات الضريبة على الدخل). -التهرب من الضرائب على الصادرات.</p>	<p>التصدير: تقليل فواتير الصادرات</p>	
<p>-التهرب من الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة. -تجنب المتطلبات التنظيمية على الواردات عند أعلى قيمة لها.</p>	<p>الاستيراد: التقليل في فاتورة الاستيراد</p>	<p>(IFF inflows) التدفقات المالية الغير مشروعة المستقبلية</p>
<p>-الاستفادة من اعانات والدعم الحكومي للصادرات. -استغلال عيوب الحسومات على الصادرات.</p>	<p>التصدير: الافراط في فاتورة الصادرات</p>	

Source: indonesia : Potential Revenue Losses Associated with trade Misinvoicing, op.cit, P05.

2- تبييض الأموال:

2-1- تعريف بتبييض الأموال:

تعرف ظاهرة تبييض الأموال من حيث:

أ- موضوعها:

إن تبييض الأموال هو فن توظيف الوسائل المشروعة في ذاتها من مصرفية خصوصا واقتصادية عموما لتأمين وإخفاء المتحصلات الغير المشروعة لإحدى الجرائم.

ب- غياتها:

فهي تستهدف ضخ الأموال الغير مشروعة (كأموال الإتجار بالمخدرات والسرقات الكبرى وسرقة الأعمال الفنية... إلخ) في أنبوب الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية المشروعة على المستوى الوطني وتحويلها على خارج حدود الدولة لإكسابها صفة المشروعية في نهاية المطاف بعد توظيفها في وسط اقتصادي طبيعي ومشروع¹.

¹ - عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وتبييض الأموال، دار الجامعة الجديدة، 2008، ص 22.

2-2- الآثار السلبية لتبييض الأموال على الاقتصاد:

- إن عملية تبيض الأموال تساعد على نماء الاقتصاد الأسود (الخفي) وتمويله بحيث يكون معدل نمو النشاط الاقتصادي الأسود أعلى من النشاط الاقتصادي الرسمي بالتالي يؤثر على السياسة النقدية من خلال حركات الأساس النقدي أي إحتياطات البنك المركزي من النقود والأرصدة السائلة بحيث البنك المركزي لا يستطيع التحكم في الكتلة النقدية المتجهة للاقتصاد الأسود مما يؤدي إلى استنزافات على مستوى إحتياطات البنك المركزي¹.
- يهتم القائمون على تبيض الأموال بحماية أرباحهم واراداتهم كما يستثمرون أموالهم في مشروعات لا تخدم الاقتصاد فهدفهم إخفاء هذه الأرباح وتوجيهها للمصلحة الخاصة.
- تقوم عملية تبيض الأموال بالقضاء على العائدات الضريبية التي تؤول إلى الحكومة، وبذلك تضر بشكل مباشر الإيرادات الضريبية حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الضريبة على خلاف الوضع العادي في حالة ما إذا كانت الأرباح الغير مشروعة (أرباح الجريمة) لا تفرض عليها ضريبة فمحدودي الدخل هم من تقع عليهم عاقبة ارتفاع نسبة الضريبة.
- حالة تبيض الأموال النقدية والتي تتمثل في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعجز المدخرات المحلية على الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية وبالتالي زيادة مديونية الدولة.
- يمكن لتبييض الأموال أن يؤثر سلبا على قيمة العملة الوطنية نظرا للارتباط الوثيق بينها وبين عملية تهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيادة عرض العملة الوطنية مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وفي حالة عودة النقود إلى الدولة تحدث ضغوط تضخمية، مثل: تدهور القوة الشرائية للنقود، وانخفاض قيمة العملة الوطنية².

3- الملاذات الضريبية:

- تعتبر الملاذات الضريبية من بين أهم وسائل التهرب الضريبي وتهريب الأموال إلى الخارج التي تستفيد منها شرائح الدخل العليا، سواء أفراد أصحاب ثروات أو شركات عملاقة.
- الملاذ الضريبي:** هو ولاية قضائية قد تكون دولة أو دويلة أو 06 إقليم تكون فيه الضريبة على الربح والدخل منخفضة جدًا، أو معدومة وتعمل على جذب الأموال اعتمادا على هذه الميزة وعادة ما تمنح هذه الولايات القضائية ميزة أخرى وهي السرية والتي تعد ضرورة لمن يريد التهرب من دفع الضريبة في بلده، وفقا لشبكة العدالة الضريبية يوجد حوالي 80 ملاذا ضريبيا حول العالم³.

من بعض آليات الاحتيال التي تستخدم على مستوى الملاذات الضريبية ما يلي:

1- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، العولمة المالية وتبييض الأموال، المرجع نفسه، ص 260.

2- عبد الحكيم مصطفى الشرفاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 263-264.

3- أسامة دياب، السياحة الضريبية، مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، جاردن سيتي (القاهرة)، الطبعة الأولى، ماي 2015، ص 5.

- تلجا الكثير من الشركات على تملك فرع من شركتها في ملاذ ضريبي بهدف التلاعب في حساباتها بحيث تظهر أغلبية أرباحها في الشركة المسجلة في الدولة التي تشتغل بها فعليا، ونتيجة ذلك الشركة العملاقة أو الأم لا تدفع الضريبة في المكان أو الدولة التي تحقق فيها أرباح ؛
- إنشاء كيانات الأغراض الخاصة Special purpose tinity التي توفر آليات للتهرب الضريبي عادة لا تكون متاحة في البلد الأم الشركة ؛
- ومن بين هذه الآليات نجد الاستثمار السري الدائري بحيث يقوم المستثمر بتحويل المال لشركة جديدة المنشأة في ملاذ ضريبي التي تستثمر بعد ذلك في الأسهم والسندات في شركات بلده (أيضا) وعلى الرغم من أن الأرباح على
- هذه الاستثمارات تعود إلى المستثمر المقيم عادة في بلده والمساهم في شركات من بلده أيضا، فإنها تظهر على أنها أرباح شركة أجنبية لا تخضع لقوانين الضرائب الخاصة ببلده ؛
- يتهرب أيضا الأفراد أصحاب الثروات الضخمة (high network individuals) من ضريبة الميراث عن طريق تسجيل أصولهم المالية في الملاذات الضريبية، ويتم توجيه دخلهم عن طريق تلك الملاذات لإخفائها عن أعين السلطات ؛
- الوسيلة المعتمدة من طرف الشركات أيضا للتهرب الضريبي ونزوح رؤوس الأموال من الدول النامية هو نقل الأسعار) (عندنا تقوم الشركات الدولية بتسعير منتجاتها وخدماتها المقدمة الى أجزاء مختلفة من شركتها بهدف التحكم في الأرباح والمنارة بشكل يخفض من قيمة الضريبة المدفوعة¹ .
- الملاذات الضريبية مجتمعة تكلف الحكومات ما بين 500 و600 مليار دولار سنويا على هيئة إيرادات ضائعة من ضرائب الشركات، من خلال وسائل قانونية وغير قانونية، يمثل نصيب الاقتصادات ذات الدخل المنخفض من تلك الإيرادات من إجمالي الناتج المحلي أكبر من الاقتصادات المتقدمة ؛
- إن للملاذات الضريبية تأثير يتجاوز الضريبة فهي توفر طريق هروب رؤوس الأموال من القواعد التنظيمية والجنائية وغيرها، ونظرا لكون الشركات للملاذات الضريبية، فإن النظام بذلك يرجح الكفة إلى غير مصلحة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يعزز الاحتكار ؛
- بالإضافة الى الخسار الضريبية فإن السماح بتدفق رؤوس الأموال بحرية عبر الحدود ينطوي على مخاطر بما في ذلك خطر عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات الأسواق الصاعدة².

4- سوق الصرف الموازية:

تعرف بالسوق "النقدية الموازية"، "السوداء"، الغير رسمية، يمكن تعريف السوق الموازية للصرف على أنها السوق التي يتوفر فيها الصرف بدون شرط، وهي السوق التي تكون في الغالب غير قانونية وتتم فيها مبادلة (شراء

1 -أسامة دياب، السياحة الضريبية، مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

2 -نيكولاس شيكسون، التصدي للملاذات الضريبية مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019، ص 07.

وبيع) العملات الصعبة القابلة للتحويل أهمها (الدولار، والأورو) بسعر يزيد بكثير عن السعر الذي يصرف في السوق الرسمية¹.

تعتبر السوق الموازية للصرف مجالا خصبا تنتعش فيه التدفقات المالية غير المشروعة بالأخص، ونماء ظاهرة عمليات التبادل بالعملات الصعبة باختلاف مصادرها مشروعة كتحويلات المغتربين نحو الخارج (تكاليف العلاج، الدراسة، السياحة،... إلخ)، أو مصادر غير مشروعة متأتية من تبييض الأموال والاتجار الغير المشروع كالمخدرات الى غير ذلك من أنواع الجريمة المنظمة العابرة للحدود. خاصة أن تبادل العملة الصعبة لا يخضع لأي رقابة وهي من بين الأنشطة المالية التي يصعب رقبته بالنسبة للدول المتقدمة لاعتمادها تقنيات عالية لإخفاء المسار الاجرامي للأموال وتهريبها، الأمر الذي أدى الى فرض توصيات واجراءات عالمية نصت عليها هيئات دولية بفرض شروط صارمة لوضع وتوجيه كتلة الأموال الصعبة من داخل أسواق الصرف الموازية إلى القنوات البنكية والمالية².

5- الشركات الوهمية أو الصورية:

* تؤسس هذه الشركات ولا تزال أي نشاطات فعلية وماهي إلا واجهة لإخفاء الأعمال الغير مشروعة، وذلك باستخدام الاسم التجاري والذمة المالية للشركة لأغراض فتح الحسابات المصرفية لدى البنوك، ويتم من خلال هذه الحسابات نقل الأموال إلى الخارج، ويزداد الأمر تعقيدا إذا كان لهذه الشركات نشاطات مشروعة فتختلط الأموال الغير المشروعة بالنشاط المشروع، (ويجوز في بعض الدول انشاء شركات على الورق فقط تدعى شركات الواجهة وليس لها هدف تجاري سوى غسيل الأموال فقط).

* وهناك أساليب عدة لغسيل الأموال بوساطة هذه الشركات مثل: شراء الشركات المتعثرة، ويشترى غاسلوا الأموال مثل هذه الشركات ويضخون الأموال فيها بهدف اظهارها وكأنها مؤسسات ناجحة لتغطية على مصادر أموالهم الغير مشروعة، ويدفعون ما عليها من ضرائب ورسوم للدولة لعدم إثارة الشكوك حولهم³.

* تؤدي الشركات الوهمية التي يتم انشائها في الملاذات الضريبية إلى تقويض عمليات تحصيل الضرائب في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، بسبب أن عدد قليل من الملاذات الضريبية المعروفة يتلقى الغالبية العظمى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوهمية في العالم، حيث أنها تستخدم استراتيجيات مدروسة على مستوى السياسات لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية، من خلال تقديم مزايا مربحة مثل جعل معدلات ضريبة الشركات الفعلية منخفضة جدا أو صفرية التي قد تعود بفائدة على الدول التي تنتمي إليها هذه الملاذات على غرار منطقة هونغ كونغ، جزر فيرجين البريطانية، بارمودا، سنغفورة، جزر كايمان، سويسرا و إيرلندا حيث أنها تتلقى أكثر من 85 % من جميع الاستثمارات الوهمية في حين أنها تؤدي بتآكل الأوعية

¹ - Fatima Zahra Alloui, les déterminants du change en algérie : quelle ampleur du taux de change parallèle, thèse en vue de l'obtention du garde doctorat 3^{eme} cycle, spécialité économie monétaire et financière, université Aboubakar Belkaid, 2015-2016, P106.

²-Fatima Zahra Alloui, les déterminants du change en algérie : OP.CIT, P106.

³ -محمود محمد سعيان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص69.

الضريبية في اقتصاديات أخرى. وقد انخفض المتوسط العالمي لمعدلات الضريبة على الشركات من 40% في عام 1990 إلى حوالي 25% في عام 2017.¹

رابعاً- الآثار الاقتصادية لاستنزاف العملة الصعبة :

لاستنزاف العملة الصعبة آثار سلبية على الاقتصاد نذكر منها:

أ- على القاعدة الضريبية: تؤدي إلى تقليل القاعدة الضريبية ومن ثم حصيله الضرائب وبالتالي التقليل من رصيد الثروة والدخول مما يعني تآكل القاعدة الخاضعة للضريبة، ويؤدي انخفاض القاعدة الضريبية إلى مزيد من عجز ميزانية العامة للدولة وبالتالي الميل للاقتراض الخارجي للوفاء باحتياجات الإنفاق العام، إذا لم تكن مصادر الاقتراض المحلي كافية، فقد تلجأ الحكومة إلى فرض مزيد من الضرائب سهلة التحصيل من ضريبة المبيعات. أو قد تلجأ إلى التمويل التضخمي، أو استنزاف إحتياطيات النقد الأجنبي من البنك المركزي.

ب- الأثر على الاستثمار وفرص النمو في المستقبل: باعتبار رأس المال الأجنبي من العناصر الحيوية للتنمية في الدول النامية و هروب مثل هذا العنصر النادر لن يساعد هذه الدول على مواجهة الإحتياجات التمويلية لبرامج الاستثمار الإلزمة للتنمية الاقتصادية. كذلك من المعلوم أن نقص موارد الصرف الأجنبي سمة من السمات الشائعة للاقتصادات النامية وحينما يستخدم النقد الأجنبي لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال إلى الخارج فإن مستويات الواردات سوف تتأثر بالتالي تؤثر على مستويات الناتج القومي لهذه الدول.²

ج- الأثر على السياسة النقدية: قد يكون الأثر الكامل لاستنزاف العملة الصعبة على السياسة النقدية من حيث هروب رؤوس الأموال، خصوصا في أوقات الأزمات، فالأزمات السياسية أو الاقتصادية سوف يؤدي إلى مزيد من هروب رأس المال الأجنبي، ولمواجهة هذه الحالة قد تتخذ السلطات النقدية مجموعة من الإجراءات لتعديل سياستها بما فيها التعديل السريع لمعدلات الفائدة والصرف الأجنبي. فإذا كان معدل الفائدة حرا يخضع لظروف العرض والطلب فإن التوقعات المتزايدة حول تخفيض قيمة العملة سوف تدفع معدلات الفائدة إلى الارتفاع وذلك لمحاولة تقليل رؤوس الأموال، كما يترتب على ذلك تدهور الإحتياطيات الدولية للدولة لمحاولة تثبيت معدل الصرف وما يصاحب ذلك من انخفاض في عرض النقود.³

1 - بيانك دامغارد، توماس إلكبير، نيلز جوهانسن، صعود الاستثمارات الوهمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019، ص 11-12.

2 - خهله أحمد أبو العز، التدفقات المالية الغير المشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء وآثارها التنموية، مرجع سبق ذكره، ص 65.

3 - خهله أحمد أبو العز، المرجع نفسه، ص 66.

المبحث الثاني: دراسات سابقة:

دراسة:

1- غربي أحمد و صحراوي جميلة، التحرير المالي وأثره في حساب راس المال: دراسة حالة الجزائر (1992-2013)، سنة 2014.

تتمحور هذه الدراسة حول التحرير المالي في الجزائر وتطور حساب راس المال خلال هذه الفترة للتوصل على مدى تأثير تدفقات رأس المال لسياسة التحرير المالي.

ومن أهم نتائج الدراسة نجد أن التحرير المالي في الجزائر كان له الأثر السلبي في حساب راس المال حيث أن تدفقات رؤوس الأموال على الخارج أكبر بكثير من تدفقاتها على الداخل، كما أن موارد العملة الصعبة للدولة تقتصر على عائدات المحروقات دون غيرها بالإضافة الى ضعف استقطاب الاستثمار، إذ أنها لا تعتمد على الاقتراض الأجنبي.

2-دراسة: "غربي أحمد وركي أحسن"، آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة (2008-2015) يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة من تحديد المجموعة من الآليات الممكن إتخاذها من الحفاظ على مستوى مقبول من الاحتياطات النقدية الأجنبية في ظل تراجع أسعار البترول على المستوى العالمي،

ومن أهم نتائج هذه الدراسة نجد أنه على الرغم من تحقيق الجزائر لمستويات عالية من الاحتياطات الدولية بفعل ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة تضر الدولة شديدة التأثير بصدمات الخارجية، بالإضافة على أنه يضل تحقيق مستويات عالية من الاحتياطات الدولية للجزائر باتباع أسلوب اقتصادي يعتمد على تنويع الصادرات لغرض حفظ المخاطرة بتصدير سلعة وحيدة شديدة التأثير بأوضاع السوق العالمية للنفط.

3-عباسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية، دراسة حالة الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، السنة الجامعية 2016-2017، تناول البحث الدراسة وتحليل لأثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاد الجزائريين من حيث الاستراتيجيات الاقتصادية المستهدفة مع نجاعة حجم الاحتياطات الأجنبية المثلى وذلك وفقا لاعتبارات كلا من السيولة مع العائد، سعيا لتحديد إطار سليم وكفاءة الإدارة المثلى لاحتياطات الصرف الأجنبي وذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض البلدان المتقدمة والنامية ومن أهم النتائج التي توصل إليها هي أن التغيرات في عناصر ميزان مدفوعات هي مصدر الأساسي لتراكم احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر وخاصة لحساب الجاري القائم أساسا على الصادرات النفطية، مع ضرورة اتخاذ السلطات النقدية الجزائرية كافة السبل لتنويع الموارد الأجنبية خارج قطاع المحروقات

4-دراسة "تهلة أحمد أبو العز"، التدفقات المالية الغير مشروعة في افريقيا جنوب الصحراء وآثارها التنموية: دراسة تحليلية للنموذج النيجيري سنة 2018.

تهدف الدراسة على إبراز التحديات التي تواجه الجهود التنموية في القارة الإفريقية وذلك في ظل ندرة رأس المال، وتتعدد خروج التدفقات الرأس مالية الغير مشروعة في افريقيا أبرزها ما تقوم بها الشركات تعدد الجنسيات من التهرب من الضرائب تحويل الأرباح، تزييف الفواتير، ورأس المال الساخن.

من أهم نتائج هذه الدراسة على الرغم من الجهود المبذولة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي لمكافحة التدفقات الغير مشروعة من إفريقيا، غير أنها لم تأتي بأفضل النتائج لوجود عدة تحديات منها سوء الإدارة وضعف الهياكل التنظيمية وغيابها أحيانا، ونقص التمويل ونفوذ المذلات الضريبية وعدم وجود ترابط وتنسيق بين المؤسسات.

القيمة المضافة من طرف الطالب:

نظرا لتشعب الموضوع وقلة المراجع المتعلقة بظاهرة استنزاف العملة الصعبة، ركزنا من خلال هذا البحث على اربع دراسات، فيما يخص دراسة أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية و دراسة آليات دعم الاحتياطات الدولية في الجزائر لقد اقتصرنا على معالجة جانب فقط من الظاهرة المدروسة وهو احتياطي الصرف الأجنبي، مفهومه، أثره على اقتصاديات الدول النامية وعلى الجزائر، وكذلك عالجت آليات دعم الاحتياطات الدولية، أما بالنسبة للفترة فهي كانت قبل الفترة التي اخترناها لدراسة ظاهرة استنزاف العملة الصعبة، فهي لم تمس بهذا الجانب.

أما بالنسبة للدراسة حول التحرير المالي في الجزائر وتطور حساب رأس المال أيضا لم يعالج إلا بداية الفترة المختارة للدراسة، إذن لم تتعمق في الأسباب ومختلف الأساليب الراهنة للمؤدية لاستنزاف العملة الصعبة، في حين الدراسة المتعلقة بالتدفقات المالية الغير مشروعة، فقد عالجت الأساليب والأسباب المؤدية إلى هروب رؤوس الأموال بطريقة غير مشروعة بصفة عامة على الاقتصاديات النامية وخصت بالدراسة الاقتصاد النيجيري.

القيمة المضافة : لقد تناولنا من خلال هذه الدراسة ظاهرة استنزاف العملة الصعبة بمختلف اساليبها وأثرها على الاقتصاد الوطني، وتطرقنا إلى تحليل وإبراز العلاقة بين رصيد احتياطي الصرف الأجنبي والتغير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، بالإضافة إلى التوصل إلى بعض الحلول والاقتراحات لمواجهة ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وذلك بدعم احتياطات الدولية الجزائرية، والتنوع الهيكلي للصادرات والتحرر من الخضوع لأسعار النفط الدولية.

خاتمة الفصل الأول:

إن ظاهرة إستنزاف العملة الصعبة لم يكن ظهورها بمحض الصدفة وإنما وليدة ظواهر المحيطة بها، فهي تشمل العملات الصعبة المكون الرئيسي لإحتياطي الصرف الأجنبي إلى جانب حقوق السحب الخاصة، إحتياطي الذهب ومركز الإحتياطي لدى الصندوق النقدي الدولي.

كما أنه للعملات الصعبة أهمية بارزة في تسوية المعاملات الدولية، حيث أن التبادل التجاري بين الدول يزيد من العرض والطلب عليها في ظل التحرير المالي وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج إذ يعتبر فائض ميزان المدفوعات أساسا لتكوين رصيد إحتياطي الصرف الأجنبي، بالتالي قد تنامت ظاهرة إستنزاف العملة داخل إقتصاديات الدول خاصة الدول النامية منها لعدة أسبابا أهمها ارتفاع مؤشرات الفساد وعدم الثقة في المركز المالي للدولة، فتعددت الآليات والحيل لإستنزاف العملة الصعبة خاصة عن طريق التدفقات المالية غير المشروعة، تهريب العملة الصعبة، إلى جانب تمويل هذه الأنشطة لسوق الصرف الموازي.

الفصل الثاني :

استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري
وسياسات الصرف في الجزائر

تمهيد

المبحث الأول: سياسات الصرف في الجزائر

المبحث الثاني: انعكاسات استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري

خلاصة الفصل الثاني

تمهيد:

لقد أدت الطفرة المالية التي حققها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2009 إلى التأثير على كافة المؤشرات الاقتصادية، جراء الارتباط الوثيق بين أسعار النفط ومستويات إحتياطي الصرف الأجنبي في معظم الدول المصدرة للنفط .

فبعد أن كان إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر قد بلغ نهاية 2006 أكثر من 77 مليار دولار، ليقفز مع ارتفاع سعر النفط حيث بلغ متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2007 أكثر من 110 دولار للبرميل الواحد، واستمر تطور إحتياطات الصرف نحو الارتفاع حتى بلغ قيمة أقصاها 197.5 مليار دولار سنة 2010، ليعاود الانخفاض التدريجي ليصل إلى 159.91 مليار دولار سنة 2015، ثم توالى الانخفاضات الحادة والمعبر عنها بالاستنزافات المتواصلة للإحتياطات سنوات 2016، 2017، 2018، 2019.

لقد ارتبطت هذه الاستنزافات بتغيرات على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، والمشاريع التنموية التي قدرت لها ميزانيات ضخمة، والتي بدورها حققت مردودا ضعيفا، بالنسبة لمستوى تحسين الاستثمار الأجنبي وكذلك الإستمرار في تآكل إحتياطي للعملة الصعبة في ظل غياب التنوع الإنتاجي ونقص موارد العملة الصعبة.

بالإضافة إلى استنزافات العملة الصعبة التي بدورها انحرفت عن الأطر الرسمية جراء تناسي مؤشرات الفساد، جرائم الصرف وتهريب الأموال، الأنشطة الإجرامية كتهريب الأموال، تضخيم الفواتير،، إلخ والتي تصب داخل السوق الموازي للصرف المنافس بشدة للسوق الصرف الرسمي في الجزائر، إذ أن هذه الأساليب تعد خطرا يؤدي إلى تآكل إحتياطي الصرف الأجنبي وقد يهدد الاستقرار المالي للدولة.

المبحث الأول: سياسات الصرف في الجزائر

تعتبر الجزائر بحكم خصوصيات اقتصادها الذي يظل يشتغل بأقل من مستوياته الحقيقية، رغم الموقع الاستراتيجي الهام في الضفة الجنوبية للحوض المتوسط إلى جانب الثروات التي تزخر بها البلاد، فإمكانها جذب أكبر قدر ممكن من رأس المال الأجنبي، وأن تحظى بمكانة أهم بين الدول على مستوى الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلا أن اقتصاد الجزائر لديه نقاط ضعف أهمها إقتصاد ريعي يعتمد على عائدات المحروقات بنسبة تقدر بأكثر من 90% واقتصاد مديونية ناتجة عن تعثر الدولة في سداد ديونها أثر نقاط الضعف هذه على مستويات إحتياطي الصرف الأجنبي.

أثر نقاط الضعف هذه على مستويات إحتياطي الصرف الأجنبي، قامت الجزائر بإجراء عدّة إصلاحات وبرامج لدعم النمو الاقتصادي في ظل نظام صرف غير واضح فقد مرّ النظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل بداية من نظام التثبيت إلى نظام التعويم.

المطلب الأول: مراحل تطور نظام الصرف في الجزائر.

تحظى سياسة الصرف في الجزائر بأهمية بالغة، لما لها من دور فعال في السياسة النقدية والمالية للدولة، هذه السياسة التي عرفت نمطين مختلفين، من سياسة صرف شديدة وصارمة إلى سياسة مرنة وفي ظل تداعيات اقتصاد السوق الذي يتطلب ضرورة انفتاح الاقتصاد الوطني نحو الخارج، تعد سياسة الصرف إذن من أهم السياسات التي لا يمكن للدولة ألا تتدخل فيها نظرا لحساسيتها وخطورتها على الاقتصاد الوطني وكذلك الرقابة على الصرف وحركة رؤوس الأموال شرط أساسي، ومخالفة هذه القيود بشكل جريمة الصرف.

أولاً: تعريف الصّرف وحركة رؤوس الأموال:

إن عملية الصرف في صلتها هي عملية فنية تقوم بها البنوك وعلى رأسها بنك الجزائر الذي تشير إليه المادة 62 من الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض والذي يحدد صلاحيات بنك الجزائر وأهم النقاط التي نصت عليها المادة:

- الإصدار النقدي المخول لبنك الجزائر ؛
- شروط فتح مكاتب تمثيل البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية في الجزائر ؛
- حماية الزبائن، البنوك، المؤسسات المالية لا سيما في مجال العمليات مع هؤلاء الزبائن ؛
- تحديد أهداف سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف ؛
- التنظيم القانوني للصرف وتنظيم سوق الصرف ؛
- تسيير إحتياط الصّرف¹.

¹ -المادة 62، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد و القرض، صلاحيات بنك الجزائر، أزل-طل-من-المؤرخة في 26 أوت 2003.

كما حددت المادة 07 من نظام رقم 91-07 على أنواع الصرف كما يلي:

أولاً: الصرف نقداً: هو كل شراء أو بيع العملات الصعبة مقابل الدينار بسعر محدد يسمى "السعر نقداً يقدم الطلب من الزبون إلى البنك الوسيط، وبيع الصرف وفقاً لسعر لصرف.

الصرف لأجل: يشمل كل معاملة شراء أو بيع العملات الصعبة مقابل الدينار يسمى "سعر الأجل" ويبقى تسليم إحدى العملتين أو كليتهما من تاريخ لاحق يسمى أجل الاستحقاق¹.

كما تتفق كل الأنظمة الصادرة على البنك المركزي من تحرير التجارة الخارجية، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 1991/12/13 على أنه يحق لكل عون اقتصادي القيام بعملية استيراد وتصدير البضائع والخدمات لم تكن محضرة، غير أنه وللحفاظ على المصالح الوطنية استوجب ترخيص مسبق من البنك المركزي، فتحويل المقيمين لرؤوس الأموال نحو الخارج (منع بنص تصريح) المادة 8 نظام 02-01، هذا من خلال تكوين أصول بنكية أو مالية عقارية في الخارج انطلاقاً من نشاطاتهم في الجزائر، غير انه يمكن للمجلس منح الترخيص للتمويل نشاطات خارجية النشاط في الجزائر.

1-تعريف الصّرف:

هو عبارة عن عملية تظهر عندما يتم التبادل مختلف العملات فيما بينها فإن الدولة لها عمليات خاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلي وتظهر الضرورة الى استعمال العملات الأجنبية عندما تقوم علاقات الخارجية الأجنبية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين الشركات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل في الخارج².

كما أنه تعتبر التجارة الخارجية مجالاً ذا بعدين، فالبلد يصدر يستورد، ونتيجة لذلك تظهر تيارات التدفقات أحدهما سلعي والآخر خدمي، ويعتبر المصدر الرئيسي للعرض والطلب على العملات الصعبة بخلاف تسوية المدفوعات الدولية، وهنا تظهر أماناً مسألة معرفة سياسة تحديد سعر الصرف والتي تتلاءم مع الظروف الموضوعية لإقتصاد بلد ما، ولحماية الإقتصاد الوطني من تقلبات أسعار الصرف، وإيجاد نظام تحديد سعر الصرف لأحداث التوازن في ميزان المدفوعات للبلدان النامية.

تختلف تعاريف سعر الصرف، رغم أنها جد متقاربة، يعرف سعر الصرف على أنه:

- النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الوطني بالنقد الأجنبي، أو ما يدق من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدات أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي، وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الإقتصاد المحلي وباقي الإقتصادات³.
- سعر الصّرف يمثل عدد الوحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)، أي أنه عبارة عن معدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات المتعارف عليه في سوق

1- المادة 8 و 16 من نظام الرقم 91-07 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد الصرف وشروطه.

2- طارق كور: آليات مكافحة على ضوء أحداث التعديلات والقرارات القضائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص 05.

3- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقسيمية، ديوان المطبوعات الجزائرية الجامعية، الجزائر، 2005، ص 103.

العملات الأجنبية، أنه دوما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعملية القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد.¹

من خلال ما سبق من التعاريف لسعر الصرف: يمكن القول ان سعر صرف لعملة ما هو عبارة عن سعر احدى العملات بدلالة أخرى، أي أنه عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية.

يعتبر سعر الصرف للعملة كأى سلعة أخرى، سعرها في السوق الصرف الأجنبي نتيجة ما تفرزه قوى العرض والطلب على العملات، فالطلب على صادرات الجزائر يمثل طلب على الدينار، ويعني أيضا العرض من العملات الأجنبية، وقد نجد في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية من أجل الوصول الى السعر الأمثل الذي يحقق أهدافها، تجد:

- سعر الصرف الرسمي: وهو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا بما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية، وبوضع قوانين وتشريعات للصرف.
- سعر الصرف الموازي: هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في السوق لا يخضع لأي قوانين.
- سعر الصرف التوازني: وهو الذي يتحدد وفق قوى العرض والطلب بعيدا عن التدخل السلطات الحكومية لتحقيق التوازن داخلي وخارجي، لكن هذا السعر يتطلب سوق صرف فعال ومنظم.
- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: وهو السعر الذي يدفعه أو يحصل عليه المتعامل حقيقة (مستورد أو مصدر) من العملات الأجنبية، ويتمثل في سعر الصرف الرسمي مضافا إليه الضرائب والرسوم (حالة الاستيراد) أو الإعانات (حالة التصدير)، وهو يتمثل القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمي، أو هو مؤشر لسعر الصرف الأسمى معدل بأسعار نسبة مقابلة (معدلات التضخم).²

مما سبق تتضح الأهمية الكبيرة لسعر الصرف، لأنه يسمح بالتبادل وقيام تجارة الدولية بين الدول على اختلاف عملاتها، الذي ينعكس بدوره على النمو الموازين التجارية والجارية والرأس مالية لدول العالم.

2- مفهوم حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج:

مند صدور المرسوم رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية يمكن للأعوان الاقتصاديين استيراد وتصدير البضائع والخدمات بكل حرية، غير أن هذه العملية تخضع لشكلية "التوطين" المصدر في لدى البنك الوسط المعتمد في الجزائر.³

1- جمال مساعدي: شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، مجلة دراسات "العدد الاقتصادي" المجلد 10، العدد 02 جوان 2019، ص 19.

2- محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 82.

3- طارق كور، آليات المكافحة على ضوء إحداث التعديلات والقرارات القضائية، مرجع سبق ذكره، ص 06.

وإذا كان الأمر 96-22 يتعلق بقمع مخالفة التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، فهو لا يقتصر على "الصرف" إنما يشمل ذلك "حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج" وبالتالي فهو يخضع أيضا لحركة الأموال الغير القابلة للتحويل سواء كانت وطنية أو أجنبية.

والمقصود بحركة رأس المال من دولة إلى أخرى هو انتقال الأموال أو الحقوق المترتبة عليها من فرد أو مجموعة أفراد أو مؤسسة أهلية أو حكومية من دولة ما إلى مثل ذلك في دولة أخرى لأغراض التوظيف في المجال الاقتصادي أم انتقال القوة الشرائية بين دولتين توظيفها في عمليات اقتصادية استثمارية وفي شتى المجالات الاستثمارية¹.

ثانيا: تطور أنظمة الصرف في الجزائر:

تميز سعر الصرف الخارجي للدينار الجزائري بالثبات والاستقرار على طيلة ثلاثة عقود من الزمن، ويمكن رد هذه الميزة على نظام الرقابة على الصرف المتبع الذي أضفى الكثير من الثبات والجمود على أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ويمكن تلخيص أهم المراحل التي مرت بها أنظمة وسياسات الصرف في الجزائر المستقلة بما يلي²:

1- نظام سعر الصرف الثابت: كان تسعير الدينار الجزائري في هذه المرحلة لا يتم على أساس معايير اقتصادية لها علاقة بأداء كفاءة الاقتصاد الوطني بل يتم تحديد قيمة الدينار إداريا 1969.

لقد أدى تدهور العملة الفرنسية إلى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، امام هذه الوضعية التي إقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، وتبني أسعار الصرف المعمومة نتيجة لانهايار نظام بريتون وودز قامت الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.

2- نظام تعويم المدار:

لقد أعلن عن اتباع نظام التعويم المدار للدينار الجزائري اعتبارا من 1995 وأهم ميز هذا الأخير هو ترتيبات صرف أكثر مرونة، وفي طله عرف الدينار الجزائري تغييرا كبيرا خاصة في السنوات الأولى من تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل حيث أن الدينار الجزائري قد عرف ثلاثة مراحل رئيسية بعد سنة 1994.

- **المرحلة الأولى 1994-2002:** فالبرغم من التخفيض الكبير الذي عرفه الدينار الجزائري سنة 1994 باتفاق مع صندوق النقد الدولي، فقد عرفت هذه المرحلة انخفاضا أو بالأحرى تخفيضا تدريجيا للدينار أمام الدولار الأمريكي، إذ انتقلت قيمته من 42.89 دج مقابل واحد دولار أمريكي سنة 1994 إلى 69.31 دج سنة 1999،

1- جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية، ص 45.

2- هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الإختيار الصحيح لنظام سعر الصرف: دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02 سنة 2019، ص ص 39-40.

ليواصل الانخفاض سنة 2000 إلى 75.34 دج، أي بنسبة 8.7% مقارنة بسنة 1999 ليصل الانخفاض إلى أعلى مستوى له سنة 2002 بقسمة 79.72 دج.

- **المرحلة الثانية 2003-2007:** وهي مرحلة الاستقرار النسبي للدينار الجزائري أمام الدولار في حدود 72 دج مقابل واحد دولار بعدما انخفض سعر صرفه من قيمة 79.72 دج سنة 2002 إلى 72.61 سنة 2003، ويرجع ذلك أساساً على عمل السلطات النقدية للمحافظة على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار والأورو، وفي آخر تقرير لبنك الجزائر حول وضعية الاقتصاد الجزائري تشير الأرقام الخاصة بأسعار الصرف إلى بلوغ متوسط سعر الصرف الرسمي السنوي 73.84 دينار في وقت قدر متوسط سعر الصرف غير الرسمي السنوي (الموازي) ما بين 77 و 79 دينار لكل دولار وبالرغم من أن هذا الفارق يبدو غير كبير إلا أنه يلزم تبعية السوق الرسمي للسوق الموازي.

- **المرحلة الثالثة 2010-2015:** فالاقتصاد الجزائري أصبح يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، حيث يمثل قطاع الهيدروكربون حوالي 98% من صادرات الجزائر، وقد بلغت واردات النفط في الجزائر حوالي 34 مليار دولار عام 2015 مقابل 61 مليارات عام 2012، إن انخفاض الإيرادات الحكومية نتيجة لانخفاض أسعار النفط والتي تراكمت مع إزدياد قوة الدولار الأمريكي قد دفع بصانعي القرار السماح للدينار الجزائري بالانخفاض مقابل الدولار بنسبة 47.7% منذ عام 2010 وحتى اليوم.

وقد بلغت لإحتياجات الأجنبية للجزائر باستثناء الذهب أدنى مستوياتها عام 2015، في حين بلغت 156.6 مليار دولار عام 2010، وعلاوة على ذلك وبما أن التجارة مع أوروبا تمثل أكثر من 50% من تجارة الجزائر الخارجية، فإن تردي الأوضاع الاقتصادية والمالية في أوروبا، بما في ذلك تراجع قيم اليورو، سوف تؤدي إلى آثار سلبية على ميزان التجارة الجزائري والإحتياجات بسبب تراجع الطلب على صادرات الجزائر وتراجع أسعار النفط والغاز، وكل ذلك قد يضع المزيد من الضغوط على الدينار الجزائري.

ثالثاً نظام الرقابة على الصرف في الجزائر:

تعتمد الدولة إلى تبني نظام الرقابة و على الصرف من أجل إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها، وهذا النظام هو عبارة عن أداة لتنظيم الصرف من طرف الدولة، وفيه تكون كل المشتريات والمبيعات من العملات الصعبة محتكرة من طرف البنك المركزي، هذا الأخير يقوم بتوزيعها على مختلف القطاعات، وتختلف الرقابة و في درجة شمولها من دولة إلى أخرى، حيث تقوم الدولة عادة بفرض قانون يجبر المصدرين وأي من يحصل على إيرادات من العملة الأجنبية على بيعها إلى البنك المركزي بالسعر الرسمي، ومن ناحية أخرى يطلب من المستوردين الحصول على ترخيص خاص لإستيراد سلعة ما، وجوهر الرقابة على الصرف هو توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين، بما يتفق مع الأهداف السياسية والإقتصادية للدولة.

لقد تم تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر بدءاً من سنة 1963، وكان الهدف منه الحفاظ على إستقرار صرف الدينار من جهة ومن جهة أخرى منع هروب رؤوس الأموال.

وقد مرت الرقابة على الصرف في الجزائر بالمراحل التالية¹:

1- المرحلة الأولى: من 1973-1992

في هذه المرحلة تميز سعر الصرف في الجزائر بالثبات لذلك طبقت رقابة صارمة على سعر الصرف، حيث طبقت السلطات النقدية "نظام الحصص" والذي يخص كل العمليات المسددة بالعملات الصعبة، هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص وزارة المالية وبذلك أصبحت كل من الواردات والصادرات تخضع لسلة من إجراءات الرقابة، وتتمثل الأهداف الرئيسية لنظام الحصص فيما يلي:

- إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة؛
- الحد من السلع الكمالية وإقتصاد العملات الأجنبية؛
- حماية الإنتاج الوطني؛
- تحسين وضع الميزان التجاري.

بالإضافة إلى هذا النظام تم إقام رقابة على العمليات التجارية مع الخارج، وقد أدى هذا الإحتكار المباشر للتجارة الخارجية من قبل الدولة.

2- المرحلة الثانية: من 1974-1987

تميزت الرقابة على الصرف في هذه المرحلة من خلال صدور قانون 02-78 وقانون 12-86 حيث نض كل منهما على ما يلي:

- قانون 02-78 الصادر في فيفري 1978: نص على:

- تأمين عمليات البيع والشراء مع الخارج.
- إعطاء الجمارك حق التدخل والمراقبة والسهل على عدم دخول وخروج السلع الممنوعة.
- إعطاء الهيئة العمومية مهمة مباشرة العلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر وباقي العالم.

وقد سمح في إطار حماية البلاد من التأثيرات السلبية التي تنتج عن علاقات القوى السائدة في مجال التجارة الخارجية للأشخاص الطبيعيين المقيمين بالخارج بفتح حسابات بالعملات الأجنبية في الجزائر.

- قانون 12-86 الصادر في 19 أوت 1986: نص على:

- قد مكن هذا القانون البنوك من إسترجاع صلاحياتها في مجال الصرف. حيث حول للبنك المركزي صلاحيات التشريع والتنظيم المتعلقة بالصرف في مجال التجارة الخارجية.

¹-محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 173.

إلا أن هذا النظام أظهر حدوده في خضم أزمة الديون الخارجية سنة 1986، حيث انخفضت أسعار البترول وتدهورت قيمة الدولار بنسبة كبيرة في أسواق الصرف العلمية.

3- المرحلة الثالثة: ما بعد 1988

تميزت هذه المرحلة بصدور قانون 88-01 بتاريخ 12/01/1988 حيث نص على استقلالية المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقدم نتائج مهمة بخصوص تنظيم القطاع البنكي والمالي في الجزائر بحيث أعطى للبنك المركزي مهمة المشاركة في تحضير القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية، وتم إلغاء الترخيص الإجمالي للاشتراك وتعويضه بميزانية العملات الصعبة¹.

وبعد صدور قانون النقد والقرض (90-10)² والذي نض على المبادئ العامة للرقابة على الصرف وجعلها من اختصاص البنك المركزي، حيث تم إدخال تغييرات عميقة على نظام الرقابة على الصرف، حيث أصبح قائما على مبدأ حرية المعاملات، مما تطلب عدة إجراءات تهدف إلى التخفيف من القيود التي تقوم عليها الرقابة على الصرف وتحرير التجارة الخارجية.

وهكذا فإن دور السلطة النقدية في عملية التعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري هام جدا خاصة في تنشيط وتفعيل توازنات الاقتصادية اللازمة لإعادة دفع عجلة النشاط الاقتصادي.

¹ -محمود حميدات، مدخل إلى التحليل النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 174.
² -الجريدة الرسمية العدد 1990/16 القانون 90-10 المؤرخ في 14/10/1990 المتعلق بالنقد والقرض.

المطلب الثاني: تطور مستويات إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)

لقد شهدت الفترة الممتدة في سنة (2010-2019) تذبذب في أسعار المحروقات الدولية، التي عرفت ارتفاعا في الفترة ما بين (2010-2014) والتي أثرت بدورها على تطور هائل في احتياطي الصرف الأجنبي، لكن سرعان ما عاودت الانخفاض مند نهاية 2014 إلى غاية يومنا هذا، والذي انعكس بدوره على أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019) وتآكل احتياطي الصرف الأجنبي ما بين الفترة ا بين الفترة ()

-أولا: أهم البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

تضمنت الفترة من (2010-2019) برنامجين¹، البرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة من (2010-2014) وبرنامج توطيد النور الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019).

رصدت الجزائر لإتمام هذه البرامج التنموية لتحقيق نتائج إيجابية مرغوبة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنها تفقر للفعالية لاعتمادها المفرط على عائدات المحروقات المعرضة من الصدمات من فترة إلى أخرى، حيث تميزت فترة الدراسة من (2010-2019) كونها فترة لاحقة بعد الأزمة المالية (2008) وأزمة انهيار أسعار النفط الدولية سنة 2014 التي ألقّت بضلالها على الاقتصاد الجزائري.

1-البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):**1-1-تعريفه:**

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار، لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، ومن بين أهم أهدافه تحسين المناخ الإستثماري واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات بالإضافة إلى تثمين القدرات السياحية.

1-2-تحليل الوضعية الاقتصادية في ظل البرنامج (2010-2014) :

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال بعض المؤشرات المهمة:

الجدول (05) تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات مؤشرات اقتصادية
3.8	2.8	3.3	2.4	3.3	معدل نمو الناتج الداخلي الخام%

¹ -هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص 50-51.

الفصل الثاني: استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري وسياسات الصرف في الجزائر

2.92	3.26	8.89	4.02	3.91	معدل التضخم%
-0.881	0.133	12.057	19.70	12.15	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
.0.73	3.39	3.67	4.41	5.7	الدين الخارجي (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على :

-Bulletin Statistique de la banque d'Algérie (2014)

-التقارير السنوية لبنك الجزائر سنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا:

-أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج إذ كانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بأسعار النفط الدولية.

-ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، وقد وصل الانخفاض سنة 2013 بـ 0.133 مليار دولار على أن حقق عجزا في 2014 يقدر بـ 5.771 مليار دولار متأثرا بانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

-في حين بقي الدين الخارجي مستقرا متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 على 3.73 مليار دولار سنة 2014.

2-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

2-1-تعريفه:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الإستثمارات العمومية المسجلة خلال الفترة (2015-2019)، ومن بين أهم أهدافه الاهتمام أكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نوم الصادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية¹.

لقد عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.3 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 114.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر مريحة نسبيا.

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى على انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع ويزداد اللجوء التدريجي

¹ -هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)، مرجع سبق ذكره، ص53.

للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق الإيرادات الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية الاستثمارية العامة في المخطط الخماسي (2015-2019).

فقد صرح وزير المالية أثناء عرضة للمشروع لقانون المالية 2018 أمام مجلس الأمة أن احتياطي الصرف للجزائر قد انخفض على 100 مليار دولار في نوفمبر 2017، ويتوقع أن يصل على 85.2 مليار دولار في نهاية 2018 و79.7 مليار دولار مع نهاية 2019، وهذا ما يشير على الانخفاض المستمر لاحتياطي الصرف الأجنبي منذ بداية الأزمة مما يدعو إلى دق ناقوس الخطر، حيث لم تكن أزمة انهيار النفط لوحدها تستنزف احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر إنما تحيط بها تقنيات يعتمد عليها المفسدون سواء من جهات رسمية أو غيرها ساهمت في تآكل احتياطي الصرف الأجنبي كتضخيم الفواتير، ونشاط سوق الصرف الموازي...إلخ.

ثانيا: تطور رصيد احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

كما تناولنا سابقا في الإطار النظري فإن احتياطي الصرف الأجنبي لأي دولة ما هو إلا نتيجة حتمية لتحقيق ميزان المدفوعات فوائض، فالجزائر على غرار هذه الدول، فقد شهدت تطور رصيد احتياطي الصرف الأجنبي على مرحلتين خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 إلى 2019، وقد ارتبط هذا التغير بمستويات أسعار النفط الدولية.

جدول رقم (06): تطور رصيد الحساب الجاري ورأس المال مقارنة مع احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2010-2014) :

الوحدة مليار دولار

الأرصدة السنوات	رصيد ميزان الحساب الجاري	رصيد ميزان رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات	احتياطي الصرف الأجنبي
2010	12.15	3.18	15.33	162.22
2011	19.70	0.36	20.06	182.22
2012	12.30	-0.24	12.05	190.66
2013	1.15	-1.02	0.13	194.01
2014	-9.28	3.40	-0.88	178.94

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف اعتمادا على بنك الجزائر.

-Banque d'Algérie : statistique de la balance des paiements de l'Algérie (2010-2014)

-التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية و النقدية للجزائر، جويلية 2018، ص 45.

-التقرير السنوي لبنك الجزائر حول التطورات الاقتصادية والنقدية للجزائر، نوفمبر 2014، ص 60.

1- تحليل تطور رصيد الحساب الجاري مقارنة مع تطور احتياطي الصرف الأجنبي:

من خلال الجدول رقم (06) يتبين أن الحساب الجاري مؤشر إقتصادي لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري، والتي تعكس حركة التطور والنمو التي حصلت على مستوى احتياطي الصرف الأجنبي، حيث سجل رصيد الحساب الجاري ارتفاعا قيمته تراوحت بين 12 و 19 مليار دولار خلال سنوات 2010، 2011، 2012، لتتخفص بعد ذلك انخفاضا حادا وصل سنة 2013 إلى حدود 1.15 مليار دولار.

يعود هذا التراجع إلى انهيار أسعار المحروقات¹ التي شهدتها نهاية سنة 2013 وبداية 2014 إلى الأزمة النفطية سنة 2014.

في مقابل ذلك ارتفع احتياطي الصرف الأجنبي بعدما حقق 162.22 مليار دولار حتى بلغ أقصاه سنة 2013، ليلعب قيمة حوالي 194 مليار دولار وهذه الفترة التي تعرف بالحبوحة المالية التي عرفت الجزائر في ظل تعافي أسعار النفط الدولية.

2- تطور رصيد حساب رأس المال مقارنة مع تطور احتياطي الصرف الأجنبي:

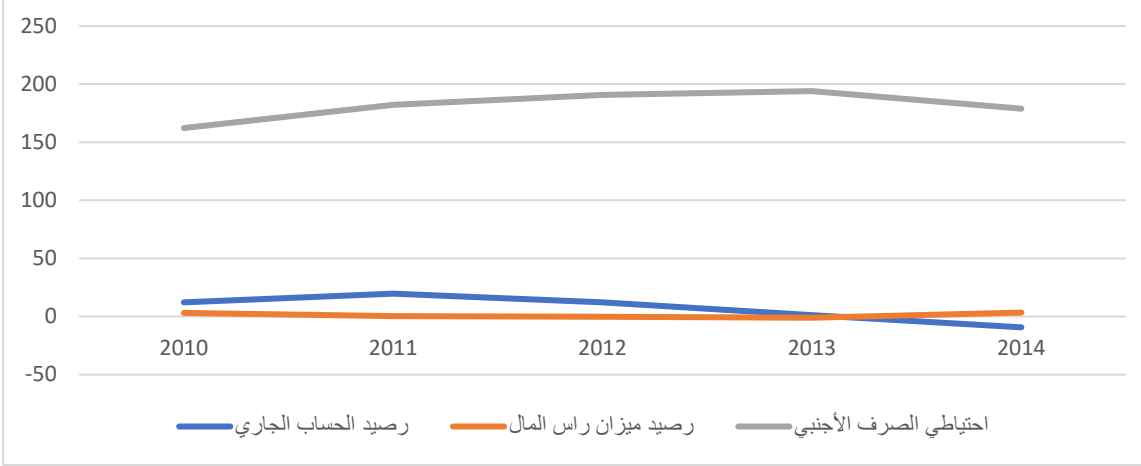
من خلال الجدول (06) نجد أن تراكم احتياطات الصرف الأجنبي الناجمة عن فائض ميزان المدفوعات والذي يؤثر على الوضع المالي للجزائر، يتبين أن رصيد حساب رأس المال يبقى في حدود تقترب قيم موجبة المقدرة بـ 3.18 و 0.36 مليار دولار على التوالي سنة 2010، 2011، وقد حقق عجز في رصيد حساب رأس المال سنوات 2012، 2013 وذلك راجع لتسديد الدين الخارجي والتدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج، كما سجلت قيمة موجبة سنة 2014 قدرت بـ 3.40 مليار دولار.

في المقابل حافظ احتياطي الصرف على تطوره خلال الفترة (2010-2014) غير متأثر بالقيم المنخفضة لرصيد حساب رأس المال ذلك لأن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات صادرات المحروقات بنسبة تفوق 90%، في حين معدلات الإستثمار الأجنبي دوما تكون منخفضة، وعدم تنوع موارد الاقتصاد الجزائري من العملة الصعبة.

كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (01):

الشكل (01) تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2010-2014).
الوحدة مليار دولار أمريكي

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، تطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 59.



المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف بناء على الجدول رقم (06)

ثالثا: تآكل احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة خلال الفترة (2015-2019):

شهدت الفترة (2015-2019) تضائل احتياطي الصرف الأجنبي على مرور السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019 على التوالي مقارنة مع تطور أرصدة ميزان المدفوعات، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطور رصيد الحساب الجاري رصيد رأس المال مقارنة مع تطور احتياطي الصرف الأجنبي:

الوحدة مليار دولار

احتياطي الصرف الأجنبي	رصيد ميزان المدفوعات	رصيد ميزان رأس المال	رصيد ميزان الحساب الجاري	الأرصدة السنوات
144.13	-27.54	-0.25	-27.29	2015
114.14	-26.03	0.19	-26.22	2016
97.33	-21.76	0.31	-22.07	2017
85.2	15.82	0.89	-16.71	2018
79.7	-5.90	-0.49	-5.40	2019 (الثلاثي الأول)

المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف اعتمادا على بنك الجزائر.

1-تطور رصيد حساب رأس المال مقارنة مع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي:

من خلال الجدول الذي يبين أن رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد سجل عجزه الرابع على التوالي بعد أكثر من 15 عاما من الفائض في حين تقلص هذا العجز بشكل واسع في 2017 بالغا حوالي 22.07 مليار دولار مقابل 26.22 مليار دولار سنة 2016، و 27.29 مليار دولار سنة 2015 نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي.

وهذا ما يعكس وجود فائض في إجمالي النفقات الداخلية مقارنة بإجمالي الدخل المتاح أو عدم كفاية الإدخار مقارنة بالاستثمار¹.

واستمر تحقيق العجز على مستوى رصيد الحساب الجاري رغم تقلصها سنة 2018، 2019 على التوالي، في ظل الإنخفاض المستمر لأسعار المحروقات وتقلص صادرات هذه الأخيرة وبالتالي انعكست سلبا على التغير في رصيد احتياطي الصرف الأجنبي الذي اتخذ اتجاهها نحو الإنخفاض على مرور سنوات 2015، 2016، 2017، 2018، ليصل إلى قيمة تقدر بحوالي 79.7 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 بعد أن كان 144.13 مليار دولار سنة 2015، واستمر احتياطي الصرف الأجنبي في التآكل

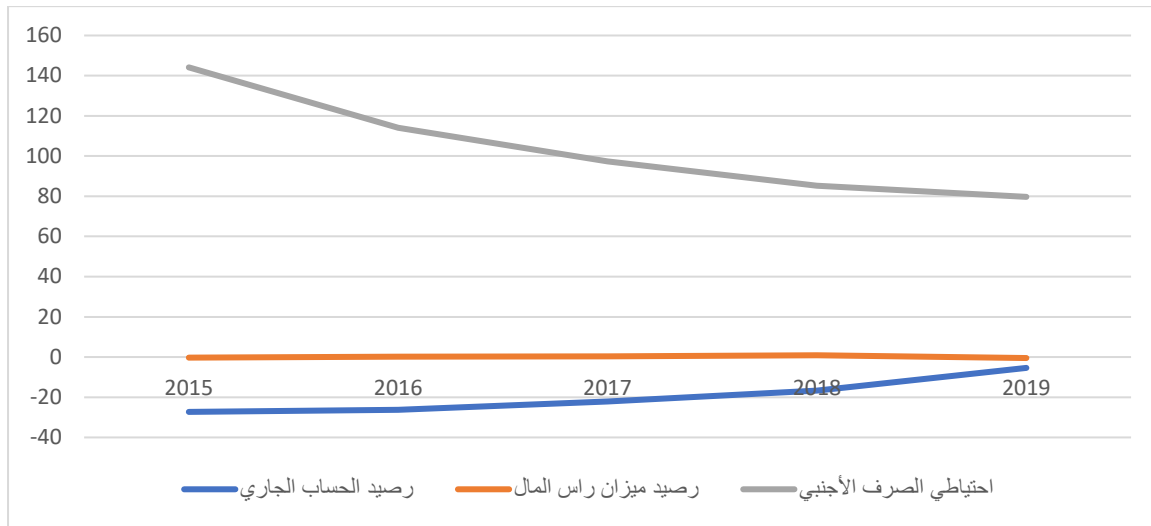
2- تحليل تطور رصيد حساب رأس المال مقارنة مع احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2015-2019) :

لقد أظهر رصيد حساب المعاملات المالية فائضا سنة 2018 قدره 0.89 مليار دولار، في انخفاض طفيف عن سنة 2017 الذي قدر بـ 0.31 مليار دولار، ويفسر هذا الانخفاض بالتراجع الحاد في تدفقات الديون الخراجية في 2018 من جهة، والتراجع في تدفقات الإستثمار الأجنبي من جهة أخرى.

كما هو مبين في الشكل الموالي رقم (02):

الشكل (02): تطور رصيد الحساب الجاري ورصيد رأس المال مقارنة مع احتياطي الصرف الأجنبي خلال الفترة (2015-2019).

الوحدة مليار دولار



المصدر: من إعداد الطالبة بتصرف اعتمادا على الجدول رقم (07)

¹ -بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018، ص 45.

المبحث الثاني: إنعكاسات استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري

مند نيل الجزائر استقلالها وتبنيها النظام الاقتصادي الموجه، وتحكمها في زمام السوق الداخلية ولتجارة الخارجية واعتماد سياسات الصرف الخاصة بها بوضع ضوابط الرقابة على الصرف التي تعد صارمة، بالرغم من هذه السياسات إلا أن انشار ما يعرف بالسوق السوداء لشراء وبيع العملات الصعبة الذي يعد الملاذ الآمن لتهرب العملات الصعبة وسببا لانحراف العملات الصعبة ومعاملات الصرف الأجنبي عن الدائرة الرسمية، إلى جانب أنه يعد ممرا للتدفقات المالية الغير مشروعة خاصة المرتبطة بالأنشطة الإجرامية والتجارية كتضخيم الفواتير.

المطلب الأول: الظواهر المحيطة بظاهرة استنزاف العملة الصعبة

لقد تنامت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة بالموازات مع التحسن في احتياطي الصرف الأجنبي، الذي أعطى الثقة للمركز المالي للاقتصاد الوطني، إلا أن انهيار أسعار المحروقات أثبتت عكس ذلك، فقد تطورت آليات الفساد في ظل الجبوحه المالية في الجزائر، مما أدى إلى تعميق أثر انهيار أسعار المحروقات على الاقتصاد الوطني وذلك بتآكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، وبالتالي استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري، فتعددت الأسباب والأساليب التي سببت انعكاسات وخيمة على الاقتصاد الوطني.

أولا: الأسباب المؤدية لاستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري:

هناك عدة أسباب وليدة أدت على ظهور هذه الظاهرة الاقتصادية السلبية التي قد تتجر عنها نتائج وخيمة، ونذكر من أهم هذه الأسباب:

1-تمويل الواردات الغير متوفرة في الأسواق الوطنية:

إن عدم قدرة السوق الوطنية إلى إشباع كافة الاحتياجات يحصلون على العملة الصعبة من السوق السوداء لشراء المنتجات المطلوبة والغير متوفرة في الداخل أي اقتنائها من خارج الوطن غالبا ما تكون هذه السلع ضرورية مثل:

الأدوية ذات الأمراض المستعصية، الملابس الفاخرة والراقية ذات الماركات العالمية والجودة العالية وهذا ما ظهر جليا في السنوات الأخيرة حيث يستخدم تجار محلات الملابس هذه الطريقة باقتنائهم أموال صعبة في السوق السوداء وتكون الوجهة دائما إلى دول كتركيا والاتحاد الأوروبي، أما تجار المجوهرات فوجهتهم دائما دبي وبعض الدول جنوب شرق آسيا حيث يقومون باقتناء هذه السلع وإدخالها إلى الوطن وهم لا يجوزون على سجلات تجارية خاصة بالاستيراد والتصدير، وبالتالي هم يحرمون الخزينة العمومية من تسديد الحقوق والرسوم الجمركية، كما يقومون بإعادة بيع السلع مرة أخرى مما يسمح بتحقيق أرباح هامة وطائلة تساوي أربع اضعاف قيمة هذه السلع¹.

¹ -جريدة الشرق الجزائري، العدد 4943، 2015/12/10، ص 05.

2- تمويل المدفوعات الغير المنظورة:

إن تنامي وتطور ظاهرة تهريب العملة تظهر جليا من خلال منحة السفر الذي قرها البنك المركزي الجزائري الذي تمنح للمسافر نحو الخارج، أو من أجل العلاج الطبي الغير المتوفرة داخل الوطن، حيث أن البنك المركزي الجزائري حدد منحة السفر وهي الحق في الحصول على أموال من العملة الصعبة السفر لاتي لا تتجاوز 130 أورو والتي يحصل عليها في البنوك والمصارف، وهي ضئيلة جدا ما هو بالبلدان المجاورة حيث أن منحة السفر تقدر بـ 3000 أورو¹ كل من المغرب وتونس وهو فرق شاسع بالرغم هذه البلدان مداخلها ضئيلة من العملة الصعبة مقارنة بالجزائر، حيث يلجؤون هؤلاء الأشخاص في الجزائر بتهاافت الحصول على هذه الأموال بشتى الطرق وباقتناء كميات كبرى، ولو أن البنك المركزي رفع هذه المنحة لما كانت عملية لاقتناء كبيرة وهروبها من الوطن، وهذا لتوجه بها على البلد المقصود لقضاء العطلة او التنزه أو قضاء الحاجات...إلخ.

3- توظيف رؤوس الأموال في الخارج:

توظيف الأموال في الخارج هو نتيجة لسياسة نقدية لا تحرص الأشخاص على الإدخار المحلي حيث أن معظم رجال الأعمال والمستثمرين لا يقومون بادخار أموالهم في البنوك الوطنية وهذا رغم التسهيلات الذي قدمت لهؤلاء، فمند مجيء وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة على رأس وزارة المالية والسياسات التي أقرها في هذا المجال من أجل استعادة الدولة للأموال المخزنة من طرف الأشخاص وتشجيعهم من أجل إيداعها في البنوك، حيث أكدت إحصائيات صرح بها وزير المالية أن حجم الأموال خارج البنوك وهي بجوزة الأشخاص ما لا يقل عن 36 مليار دولار² وهي خارج الأطر الرسمية، حيث يفضلون هذا الأخير إما بتصديرها في الخارج واستثمارها هناك أو تخزينها في المنازل بدلا من تحويلها إلى البنوك، ويكون هذا الميول لتصدير رؤوس الأموال أكبر في حالات اللا أمن وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث أن معظم رجال الأعمال الذين يتوفرون على الأموال يخشون من مصير الأموال خاصة في ظل تغيرات الحكومات وعدم استقرار القوانين والتشريعات، ومن هذا المنطلق يعكس وجود غياب الشفافية والحكامة على مستوى الاقتصاد الجزائري.

4- تجارة المخدرات:

تعتبر الجزائر في ما مضى منطقة عبور للمخدرات المغربية المتمثلة في الحشيش إلى مناطق أخرى سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط وحتى إسرائيل، لتصبح في الآونة الأخيرة منطقة استهلاك للسموم المغربية، حيث أكدت آخر التقارير السنوية 2016 أن المغرب يعتبر من أكبر دول العالم لإنتاج المخدرات ويجني أكثر من ما يفوق 16 مليار دولار سنويا من جني محصول المخدرات، وتعتبر الممول الأول لأوروبا وبما أن الجزائر بلد مجاور فغنه تسهيل المرور لعبور المخدرات عبر الحدود الشاسعة و بالرغم من تواجد الكثيف لأعوان الجمارك وحرس الحدود فإن مهربي

¹- مجلة المالية، العدد 23، أبريل 2014، الموضوع تقرير مناخ الأعمال 2014 واصلاحات تحسن المناخ في المغرب، ص 4.

²- وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الالكتروني، بمناسبة الأبواب المفتوحة على إدارة الضرائب، تصريحات وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة، 2015/03/26.

هذه المادة يستعملون شتى الطرق لمرور المخدرات حيث تجارة المخدرات يتم تقييمها بالعملة الصعبة خاصة الأورو حيث يتم التفاوض عبر وسائل الاتصال الحديثة بين المنتجين في المغرب والموردين في دول أخرى مثل الجزائر وذلك عن طريق شرائها بالعملة الصعبة أو استبدالها بالوقود أو عن طريق سلع مدعمة في الجزائر، وهي تجارة مافيونية تستخدم فيها الأسلحة المتطورة والنفود حتى في سلطات الدولة نتيجة، الأموال الهائلة التي يجنونها من تهريب الأموال أو إعادة بيعها.

5- الإفراط في الفوترة بالنسبة للواردات:

إن إفراط المستورد في التصريح بالمبلغ الموجود على فواتره يسمح له باكتساب مبلغ من العملة الصعبة "الفرق بين المبلغ الحقيقي للواردات والمبلغ المرتفع المصرح به"، حيث صرح وزير التجارة بلعايب أن نسبة الكبيرة التي تتم فيها عملية تهريب العملة الصعبة هي في عملية الاستيراد حيث قدر حجمها حوالي 21 مليار دولار، نتيجة تضخيم في الفواتير أو التصريحات الكاذبة أثناء عملية التصريح بالبضاعة من أجل تهريب العملة وتبييض الأموال، بالإضافة الإحصائيات التي كشفت عنها مصالح الجمارك على مستوى مديرية الرقابة اللاحقة خلال معاينة قضايا متعلقة بمخالفة التشريع والتنظيم الخاص بالصرف وحركة رؤوس الأموال مكن وعلى الخارج، أن سقف 450 مليار سنتيم حجم الأموال التي تم تهريبها نحو الخارج حيث تورطت فيها ثلاث شركات كبرى للاستيراد في عمليات تصريح الكاذب وعمليات الصرف وهذا لتحويل الأموال عبر البنوك السويسرية¹.

بالإضافة إلى أسباب أخرى نذكر منها:

- الخفض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح به.
- هروب حجم غير معروف من الأموال الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي.
- اتساع القطاع الخاص الذي يستثمر في الخارج بعيدا عن أعين السلطات.
- شراء عقارات على مستوى الدول الأوروبية.

ثانيا: الظواهر المحيطة بظاهرة استنزاف العملة الصعبة

لقد ارتبطت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة بعدة ظواهر أهمها:

1- تبييض الأموال المتداولة بيعا وشراء في السوق الموازية:

تساهم السوق الموازية للصرف التي تعرف أيضا بالسوق السوداء للصرف في تنامي عمليات تبييض الأموال بشكل كبير بما يؤدي إلى تهريب رؤوس الأموال وانتعاش التجارة الموازية لهذه السوق.

2- تضخيم فواتير الإستيراد والتصدير وهروب رؤوس الأموال:

¹ - جريدة الشرق، العدد 4941 تصريحات مدير الرقابة اللاحقة التابعة للجمارك، الرق بن عمر 2015/12/06، حول تهريب العملة الصعبة.

عن تضخيم فواتير الاستيراد بشكل خرقا لقوانين حركة رؤوس الأموال وهي جريمة تؤدي إلى الإضرار بالاقتصاد واستنزافه إضافة على تهريب العملة الوطنية وتحويل مبالغ كبيرة على الخارج وإدخال عدد كبير منها إلى السوق السوداء.

2-1: تضخيم في فواتير الاستيراد:

تستنزف العملة الصعبة بقيام بعض المستوردين بتضخيم فواتير الاستيراد وتحويل مبالغ كبيرة إلى الخارج، ومن ثم إدخال عدد كبير منها إلى السوق السوداء، بما يؤدي بهم إلى مضاعفة ارباحهم إلى ثلاثة أضعاف في الصفقة الواحدة.

2-2 هروب رؤوس الأموال:

تمت مثل هذه العمليات في ظل البحبوحة المالية، إذ أن تطور الواردات حسب إحصائيات الجمارك الجزائرية زاد بشكل رهيب منذ 2005 على غاية 2014، وهو ما يجعلنا نتساءل عن حقيقة الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتين في ظل استفحال ظاهرة تهريب العملة من طرف شبكات وبارونات الاستيراد وذلك في ظل غياب قنوات رسمية، إذ تكشف أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 1000 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة.

3-الفساد الإداري والمالي وفقدان حصيلة الضرائب:

نتعرض للفساد المالي وكيفية مساهمة الاقتصاد الموازي في انتعاشه، وكذا فقدان الكلي لحصيلة الضرائب .

3-1-الفساد الإداري والمالي:

على الرغم من صدور ترسانة من المراسيم الرئاسية التنفيذية ومجموعة من القوانين الأخرى الخاصة بمكافحة الفساد، إلا أن الفساد لا يزال مستشرًا في الإدارات العمومية، ولدى الأعوان الاقتصاديين وأصحاب الأموال وحتى بالنسبة للمواطنين العاديين، وانعدام الشفافية الخاصة بالتعاملات التجارية والمالية وعدم وجود قوانين ردية فعالة تمنع استمرارية السلوكيات غير النزيفة للموظفين والمديرين وغيرهم من العاملين في الهيئات العمومية.

3-2- فقدان حصيلة الضرائب يتمثل فقدان حصيلة الضرائب في حصول الأفراد والشركات على مداخيل دون أي ضرائب عليها مما يشكل إخلالا بقاعدة "العدالة في فرض الضرائب"، منها ضريبة القيمة المضافة، بحيث يقوم هؤلاء بالتهرب الضريبي بما يجبر الحكومة على زيادة العبء الضريبي على هذه الأنشطة وهو ما يحفز الناشطين ويدفعهم إلى الغش¹.

¹ -جلعيد جميلة، الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04 العدد 01، ص 173.

ثالثا: آثار استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري

إن الانعكاسات السلبية لظاهرة استنزاف العملة الصعبة يؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمارات بالبلاد، ما يسهم في ارتفاع نسبة البطالة كما شأنه خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة بالبلاد في حال تواصل تراجع أسعار النفط لمدة طويلة.

إن الجزائر تتوفر حاليا على المناخ الاقتصادي الملائم للقضاء على تهريب العملة والسوق الموازي للعملة الصعبة التي تقدر حسي احصائيات مبالغ ضخمة بملايير الدولارات تخرج بطريقة غير قانونية، ومن أهمها تضخيم فواتير الاستيراد وغيرها، إذ يمكن حاليا فتح مكاتب الصرف للقضاء نهائيا على هذه الظاهرة التي أصبحت بعد وطني، وللعمل على إعادة النظر في سياسة الصرف بعد أن أصبحت الظروف مواتية لذلك، ولالإشارة إن قانون إنشاء مكاتب الصرف في الجزائر تم اعتماده منذ سنة 1997، غير أن فتحها تأخر وبقي مرهونا بإعداد النصوص التطبيقية التي تيسر آليات الاعتماد ومنح هوامش المربح.

إن استنزاف العملة الصعبة وتهريبها نحو الخارج من المصادرة وأحيانا نقصد تلك الأموال دولا تؤمن بمردودية عالية لتحقيق أرباح مرتفعة، فقد تمكنت مصالح الجمارك على مستوى مطار هواري بومدين الدولي من حجز مبالغ مالية تقدر نحو أكثر 23 مليون أورو كانت بحوزة الجزائريين الذي حاول نقلها إلى دبي¹، وضمن نفس السياق لا ينبغي أن يغيب على أدهاننا قضية الخليفة المعروفة بفضيحة القرن إن أولى الضربات التي تلقتها امبراطورية السراب تمثلت في احباط محاولة تهريب مليوني أورو في حقائب بمطار هواري بومدين بتاريخ 2003/02/23 كما تبين فيما بعد أن الخليفة تمكن تحت غطاء التجارة الخارجية من تحويل 147 مليار دينار إلى الخارج، وهي التجاوزات التي كادت تتسبب في أزمة مالية حادة على غرار ما حدث في الدول جنوب شرق آسيا معاصرتها لطفرة مالية معتبرة مصدرها عوائد الذهب الأسود، ومن بين آثار وانعكاسات تهريب الأموال من الجانب الاقتصادي هي:

-النمو السريع للواردات:

حيث أن عمليات التجارة الخارجية المنجزة بتهريب العملة الصعبة تساهم ولو بنسبة محدودة في تزايد الواردات، خاصة إذ عملنا أن التجارة الخارجية تعتبر أداة المفضلة لتهريب العملة الصعبة، حيث انتقلت الواردات من 9.48 مليار دولار سنة 2001 إلى 19.86 مليار دولار سنة 2005، لتصل سنة 2009 إلى 46 مليار دولار، لتتخطى في سنة 2015 أكثر من 56 مليار دولار على الرغم من هذا التبديد، فإن فاتورة الإستيراد المرتفعة، تخلق صنّاع القرار، حيث أصبحت تستعمل كغطاء لتهريب العملة الصعبة إلى الخارج، ففي العام 2013 تم تحويل نحو 30 مليار دولار إلى الخارج، بزيادة 12.7% مقارنة مع العام 2012 الذي سجل فيه تحويل نحو 26.76 مليار دولار من العملة الصعبة إلى الخارج².

1- تصريحات الخبير الاقتصادي، عبد المالك سراي حول الوضعية الاقتصادية، منتدى المجاهد، 2014.

2- تصريحات الخبير الاقتصادي، عبد المالك سراي حول الوضعية الاقتصادية، المرجع نفسه.

-تدهور قيمة العملة الوطنية وتقلبات سعر الصرف:

تؤثر استنزاف العملة الصعبة تأثيرا سلبيا على قيمة العملة الوطنية لكونها تؤدي في الغالب إلى خروج الأموال الصعبة إلى الخارج بقصد الإيداع بالبنوك أو بالغرض الاستثمار خاصة في الدول التي تتبنى حرية رؤوس الأموال، وما يعنيه ذلك من زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال إليها، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، وحدث أزمة سيولة في النقد الأجنبي مما يهدد الاحتياطيات لدى البنك المركزي من العملات الحرة، أي أن عمليات تهريب تساهم في زعزعة الاستقرار النقدي للدول وبالتالي يجب التصدي لها.

-زيادة البطالة:

إن هروب رؤوس الأموال من داخل البلاد إلى الخارج عبر القنوات البنكية وغيرها، يؤدي إلى نقل جزء كبير من الدخل الوطني إلى الدول الأجنبية فالمدخيل من العملة الصعبة التي تم جنيها نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية في الجزائر والتي يتم تهريبها بطرق ملتوية ولو استغلت في أرض الواقع لكانت انعكاساتها إيجابية وذلك بامتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل للبطالين بدلا من تهريبها إلى دول أخرى.

تأثير على الاحتياط الوطني :

فإن تهريب العملة الصعبة يزيد من تآكل الاحتياط لدى الدولة من عملات صعبة واستنزافها نتيجة الإفراط في عملية الاستيراد وتضخيم الفواتير، وتعد الجزائر من أهم هذه الدول وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة (الربع البترولي)، حيث وصل احتياط الصرف الجزائر حوالي 182 مليار دولار في أواخر سنة 2014 ونتيجة تهاوي أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وارتفاع فاتورة الاستيراد مقارنة بالصادرات مما جعل الجزائر تلجأ إلى احتياطي الصرف لتغطية الواردات ونقص في مداخيل بالعملة الصعبة حيث بدا احتياطي الصرف بتآكل شيء فشيء بسبب الواردات المرتفعة، يقابلها مداخيل الصادرات المنخفضة، وأكد وزير المالية بن خالفة أن هذه المداخيل تكفي لتغطية الواردات لمدة سنتين أي بداية 2018.

-تأثير على ميزان المدفوعات:

الأكد أن تهريب الأموال وخاصة المتعلقة منها بالعملة الصعبة له آثار وخيمة على الاقتصاديات الوطنية لما له من تأثير على الاحتياطي النقدي وعلى الميزان التجاري وما يترتب عنه من نقص في العملة الصعبة التي تعتبر أداة التعامل على صعيد الاقتصاديات العالمية.

-الاستدانة نحو الخارج:

إن الواردات المفرطة من الأسواق الخارجية التي تتم تداولها بالعملة الصعبة ونتيجة لتضخيم فواتير الاستيراد (أي تسعير السلعة بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية) وهذا ما نلاحظه في الجزائر حيث يقوم مستوردون باقتناء سلع من

الأسواق العالمية بفواتير مضخمة ومرتفعة لا تعكس القيمة الحقيقية لتلك البضائع، كما أن استنزاف العملة الصعبة عن طريق تضخيم الفواتير يعمق آثار انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وذلك بتآكل احتياطي الصرف حيث أن الجزائر تعتمد على هذا الأخير لتغطية هذه الواردات.

بالإضافة إلى بعض الآثار الأخرى التي تتعلق بـ:

- تشويه المناخ الإستثماري للدولة.
- اتساع نطاق الفجوة التمويلية حيث أن المدخرات يتم إيداعها في البنوك الأجنبية دون توجيهها إلى قنوات الاستثمار داخل البلاد، ما يؤدي إلى الطلب على النقد الأجنبي ومن ثم إضعاف قيمة العملة الوطنية وتدهور القوة الشرائية.
- كما أن لظاهرة استنزاف العملة الصعبة أثارا سلبية سياسية تؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي للمجتمع، نتيجة ظهور فضائح مالية قد تهز الحكومات وضعف الثقة في السلطة الحاكمة.

المطلب الثاني : آليات دعم احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

أولاً: آليات دعم الاحتياطيات الدولية على المدى القريب¹:

بوجه عام فقد انخفضت مدا خيل الدولة من الصادرات النفطية وأثرت على الحساب الجاري و أسعار الصرف مما تؤدي إلى حدوث مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، وفي حالة بقاء أسعار النفط العالمية لفترة طويلة في انخفاض على المستوى المطلوب، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على كافة النشاط الاقتصادي و يتعدى إلى الجانب الاجتماعي مما يستوجب وضع سياسات على المدى القصير ترمي لتقليل انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي من خلال ما يلي :

1: ترشيد الواردات:

و عادة تؤدي عملية ترشيد الاستيراد إلى آثار أهمها الاحتكار لبعض المواد من قبل بعض المستوردين الامر الذي يمكن أن يؤدي إلى انتعاش عمليات التهريب و الحد من انسياب البضائع إلى الأسواق و قلة العرض منها، و بالتالي ارتفاع أسعارها على المستهلكين و ظهور سلع مغشوشة و غير مطابقة للمواصفات القياسية، مع إمكانية

¹ -عربي أحمد، ركي أحسن، آليات دعم الاحتياطيات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة (2008-2015)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، ص ص 16-17.

دخول مواد ممنوعة و التهرب من دفع الرسوم الجمركية و الضرائب، لذلك وجب وضع سياسات تسهم في تقليل آثار الاحتكار و توفير السلع في الأسواق المحلية و المواد الأولية التي تساهم في تنشيط الصناعات المحلية.

إن تشديد الرقابة على عمليات تمويل التجارة الخارجية لمواجهة كل أشكال تهريب رؤوس الأموال بدراسة الهيكل الحقيقي للواردات قبل اتخاذ قرار التخفيض، و إذا كان ارتفاع الواردات في بعض الدول يعبر عن حيوية اقتصاداتها فإن الوضع في البلد يستلزم الرفع من الواردات التي تحسن النمو الاقتصادي.

كما يتطلب تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري العمل على إجراء دراسات لتحديد أنواع السلع التي يتم استيرادها من الخارج بغرض التعرف على السلع التي يمكن تصنيعها محليا بدلا من استيرادها من الخارج لتقليل الاستيراد، والقيام بالدراسات التي تحدد أنماط و سلوكيات الجزائريين و نوعية السلع المستوردة لترشيد قراراتهم الاستيرادية.

2- توظيف الاحتياطات النقدية من العملات الأجنبية:

إن الأزمة التي تمر بها الجزائر و تأثيراتها المحتملة يكون التعامل معها بطريقة اقتصادية ملائمة لكي لا تتأثر بشكل كبير بهذه الأزمة من خلال عدة حلول اقتصادية ممكنة من خلال ما يلي:

1- العمل على تنويع توظيف النقد الأجنبي الجزائري في أصول مربحة لتجنب تآكله باعتبار أن عدم توظيفه يؤدي إلى انخفاض في قيمته مما يهدد الاقتصاد الوطني في ظل تقلبات أسعار الصرف التي تعرفها السوق النقدية العالمية.

2- هناك عدة خيارات لتوظيف النقد الأجنبي الجزائري، حيث أن شراء أسهم شركات عالمية في البورصات التي أكد أنها بالرغم من تقلباتها إلا أنها تظل مستقرة، بالإضافة مطارات عالمية أو الدخول في شراكة مع كبرى الشركات

العالمية من شأنه رفع احتياطي الصرف الجزائري ومضاعفة الأرباح و تغطية أي عجز مالي قد يحصل، و هو ما يجعل الجزائر دائما تتبعد عن تأثيرات هذه الأزمة المالية.

3- ضرورة توظيف جزء من النقد الأجنبي في شراء الذهب حيث كشف أن الدول التي تعرف أزمة ديون تضطر لبيع احتياطها من الذهب و هي فرصة مناسبة لشرائه و حماية الاحتياطي النقدي و مضاعفة احتياطي الجزائر من الذهب الذي يبقى أحسن احتياطي للاقتصاد.

3- ضبط أوضاع المالية العامة:

أعدت الجزائر موازنتها للعام 2015 و هي تفوق 109 مليارات دولار و تحمل عجزا كبيرا مقداره 52 مليار دولار على أساس تقدير الواردات بنحو 57 مليار دولار، و ستضطر الحكومة إلى سد هذا العجز من صندوق ضبط الإيرادات الذي لديه حاليا أكثر من 55 مليار دولار، و كان هذا الصندوق يمول من الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط و السعر المقدر في موازنات السنة الماضية.

كأي أزمة فإنه من الضروري أن تلجا الدولة إلى ترشيد النفقات و زيادة الإيرادات بحيث لا تمس المقدر الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية التي تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي و تقليل البطالة، فاعتماد إجراءات تقشفية في حالة استمرار تداعيات انخفاض أسعار النفط، سوف تمتد إلى الجانب الاجتماعي من خلال تقليص النفقات الاجتماعية مع الحفاظ على استقرار أسعار السلع الضرورية، و الجوانب الاقتصادية من خلال وقف المشاريع التنموية التي لا تستدعي إقامتها أهمية قصوى للبلاد، و يمثل الدعم الحكومي نحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي و تظهر حساسية الإنفاق الاجتماعي حين يضطر الجزائريين يوما ما لدفع فواتير الرعاية الصحية في المستشفيات العامة و تكاليف الإسكان.

و على الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة خلال السنوات السابقة فإن النمو لم يتجاوز 3,5% إضافة إلى احتمال تفاقم الخلل المالي و تراجع الاستثمارات و تأجيل الإصلاحات الهيكلية المطلوبة، و لذلك ينبغي مراجعة أنظمة دعم أسعار الغذاء و المحروقات، إن كل تأخير في الإصلاحات قد يزيد أخطار الانزلاق المالي و يفاقم الحسابات الكلية، نتيجة تدهور أسعار الصرف على الرغم من تراجع الأسعار العالمية، كما يزيد الوضع سوءا استمرار الأزمة في منطقة

الأورو، مما يقلص فرص تدفق الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر و ينعكس الوضع المالي و الاقتصادي على الوضع الاجتماعي.

4- مراقبة حركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج و قيمة العمل:

عادة ما يتم تعديل موازين مدفوعات الدول بحساب راس المال، عن طريق استخدام أدوات بحسب الأهداف و السياسة المسطرة لكل دولة، و المحددة بفترة زمنية بغية تغطية العجز المسجل في ميزان المدفوعات حيث تؤدي دورا بالغ الأهمية للمحافظة على استقراره و توازنه.

إن ظاهرة تهريب العملة الأجنبية في الجزائر تتم بطرق مباشرة تتمثل في دعم المستثمرين الجزائريين الراغبين في إنشاء استثمارات في الخارج بتمويل جزائري، و بسبب غموض آليات الدعم و أهدافه و عدم وجود رؤية استراتيجية تساهم في زيادة ظاهرة التهريب أكثر و بطرق قانونية، و غير مباشرة من خلال الطرق غير القانونية و المعروفة لتهريب العملة إلى الخارج.

و قد كشفت أرقام الجمعية الوطنية لمكافحة الفساد عن تهريب أكثر من 100 مليار دولار خلال السنوات العشر الأخيرة، بسبب قيام شركات الاستيراد و التصدير بتضخيم فواتير مختلف السلع التي تستوردها من مختلف مناطق العالم، ولعل أهم الإجراءات للحد منها تتمثل فيما يلي:

- متابعة ومراقبة تحويل العملة الأجنبية من البلاد من وإلى الخارج، حيث أدت زيادة ظاهرة تهريب العملة من طرف شركات الاستيراد والتصدير، وفي ظل غياب قنوات رسمية على شكل صرفات لتداول العملة الأجنبية إلى خروج عملات أجنبية كان من المفروض استثمارها في الداخل، حيث تفنقر الجزائر إلى آليات ومؤسسات رسمية لتحويل العملة الأجنبية، مثل مؤسسات الصرافة التي يقتصر دورها في صرف العملات وفق سعر السوق، وهي الآلية التي تعتمد عليها مختلف دول العالم لمواجهة ظاهرة تهريب العملة إلى الخارج، الأمر الذي ساهم في تداول العملة الأجنبية في السوق الموازية .

- العمل على فتح تحقيقات موسعة تستهدف المستوردين الذين يخالفون القانون بعدم تحويل أرباحهم بالعملة الأجنبية في الخارج إلى الجزائر من خلال تهرب المستوردين من إعادة تحويل أموالهم التي يتم تحصيلها من بيع سلعهم في الخارج، حيث ثبت وجود عمليات تضخيم للفواتير من طرف المستوردين الجزائريين الذين استغلوا تجارة الصرف في السوق الموازية، وهي العملية التي تكررت في عدة عواصم أوروبية خاصة في فرنسا وإسبانيا، وهو ما يفسر الحركة الكبيرة للعملة الأجنبية في السوق السوداء.
 - التركيز في تحسين أداء وضبط الرقابة من أجل محاربة التحايل والتدليس والتصريح بقيمة البضائع في عمليات المبادلة في إطار التجارة الخارجية.
 - الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية بالعمل على استقرار أسعار الصرف خارجيا ومتابعة التزامات الدولة ووضعية المديونية الخارجية مع تسيير وتنفيذ العقود والاتفاقيات المتعلقة بالاستدانة.
- يعد تخفيض قيمة العملة الوطنية إحدى الطرق الواردة للتعامل مع الاختلالات الخارجية والحد من فقدان الاحتياطات وتعزيز القدرة التنافسية وتحسين وضع ميزان المدفوعات، كما يعد سعر الصرف الحقيقي التنافسي عاملا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي، إلا أن العديد من البلدان تحاول تجنب تخفيض قيمة العملة لأنها عادة ما تؤدي إلى زيادة أسعار الواردات ورفع تكاليف المعيشة خصوصا في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية إلا أن ذلك يتوقف على أن تخفيض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة أكبر في الصادرات أم العكس.
- ولا تعتبر تخفيض قيمة العملة هي الطريقة الوحيدة التي يعتمد عليها في معالجة الصدمات الخارجية، فيمكن للاقتصاد أن يستعيد القدرة التنافسية من خلال السياسات الانكماشية التي تساهم في وصول التضخم المحلي إلى مستويات أقل من التضخم الذي يعاني منه الشركاء التجاريين.
- فالعامل على إحداث إصلاحات اقتصادية ومالية تؤدي تدريجيا إلى زوال السوق الموازية التي تمتص سنويا موارد مالية هامة بالعملة الصعبة، إذ أن تطبيق البنوك تبديل العملة بتبديل منافسة للسوق الموازية يؤدي إلى تشجيع

المغتربين على تحويل مدخراتهم عن طريق القنوات المالية الرسمية يمكن الدولة من الحصول على موارد إضافية من العملة الصعبة.

ثانيا: آليات دعم الاحتياطيات الدولية للجزائر على المدى البعيد¹:

على الرغم من ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي من 3.3 % عام 2014 إلى 3.5 عام 2015 ورغم ارتفاعه في كل من الولايات المتحدة ومنطقة الأورو ظل النمو في كل من الأسواق الصاعدة والصين وروسيا في انخفاض ولم يؤدي إلى تحسن في ارتفاع أسعار النفط مما يوجب العمل على تحديد آليات على المدى البعيد تساهم في الرفع من الاحتياطيات النقدية الأجنبية.

1- تسعير النفط:

يعتبر الدولار عملة تجارة النفط العالمية التي استقرت عليها طوال عقود وإبان فترة تقلبات أسعار الدولار، وفي فترة قوة منظمة أوبك في السبعينات جرى البحث عن عملة بديلة تحل محل الدولار أو بسلة من العملات الأجنبية إلا أن المشروع لم يطبق، واستمرت الدول المنتجة تسعر وتسوي مدفوعاتها بالدولار بسبب اتساع قاعدته في المعاملات الدولية وتوفره بكميات كبيرة.

وقد كان النفط منذ اكتشافه يسعر وتسوي مدفوعاته بالدولار، وهذا باعتبار أن هذه التجارة والصناعة في النفط قد ظهرت في الولايات المتحدة ومن قبل شركات أمريكية تسيطر سيطرة مطلقة على إنتاج النفط الخام وتسعيه مما مكنها من تخفيض الأسعار المرة تلو الأخرى لتزويد الاقتصاديات الغربية بالنفط الرخيص مكمل ومساندا لمشروع مارشال الأمريكي لإعادة بناء اقتصادات أوروبا واليابان.

وقد أثار ضعف الدولار الأمريكي وارتفاع أسعار النفط إلى أن تتجه الدول المصدرة للنفط إلى الابتعاد عن تسعير النفط بالعملة الأمريكية، إضافة إلى اتفاق بعض التجمعات الدولية على انجاز تعاملاتها التجارية البينية

1 - غربي أحمد، ركي أحسن، آليات دعم الاحتياطيات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة (2008-2015)، مرجع سبق ذكره، ص 18-19.

بالعملات المحلية، كما أدت الأزمة المالية العالمية بالدول إلى التفكير في إصلاح الاقتصاد العالمي والأسواق وفي إمكانية فقدان الدولار لموقعه كعملة رئيسية في احتياطات البنوك المركزية العالمية.

2- صندوق ضبط الواردات

يعتبر استخدام صناديق الاحتياط لتغطية العجز في الميزانيات لفترة من الزمن ملائماً بالنسبة الى الدول المصدرة التي كونت احتياطات ملائمة من الارتفاعات السابقة في الأسعار خصوصاً عند تثبيت أسعار الصرف، ولكن إذا استمر الانخفاض في الأسعار يؤدي الى نفاذ الاحتياطات سيكون من الصعب التكفل بالعجز في الميزانية العامة مع تثبيت أسعار الصرف، فاتخاذ إجراءات مناسبة على المدى البعيد من الممكن ان يدفع بالاقتصاد الى تسخير كافة موارده لتغيير هيكله وانسجامه مع الصدمات الممكن حدوثها مستقبلاً.

لقد ظهرت خلال الفترة 2009 / 2010 اهتمام يتعلق بالصناديق السيادية حقيقة فائض بالعملة الصعبة بأكثر من 180 مليار دولار سيولة، يمكن توظيفه عن طريق صندوق سيادي، ويمكن تحويل صندوق ضبط الإيرادات إلى صندوق سيادي خارجي حيث يمول هذا الصندوق من الفارق بين السعر الحقيقي لبرميل النفط والسعر المقدر في موازنات السنوات الماضية، فضلاً عن الاستفادة من الاحتياطي يتوفر على 5 آلاف مليار دينار تعادل أزيد من 50 مليار دولار، بالموازاة مع صناديق سيادية داخلية على غرار الصندوق الوطني للاستثمار بمبلغ 30 مليار دينار، ومن ثم يتطلب العمل على ما يلي:

- تسيير موارد صندوق ضبط الواردات من خلال الاستثمار في عدة نشاطات عبر العالم وذلك بنسب على أساس مبادئ محددة، منها تقادي استثمار أموال الصندوق في شركات غامضة، وان يصب ذلك في صالح الأجيال القادمة.

- الحرص على تنمية قيمتها باستثمارها في قطاعات لها مردود، حتى تكون للأجيال بعد انخفاض العائد من الموارد الناضبة مصادر متنوعة من النقد الاجنبي تفي بتلبية حاجاتهم الاساسية.

- تكوين وإعداد الموارد البشرية المطلوبة من خلال امتلاك تقنيات تسيير هذه الصناديق، والاستعانة بنماذج ناجحة على المستوى العالمي وهو ليس بالصعب بالنظر لنجاح أمثلة في العالم حيث يتم اللجوء إلى هذه التقنية ذات الطابع المالي والمصرفي في العالم وتقدر موارد الصناديق السيادية ب 3 آلاف مليار دولار منها 1500 مليار تعود للصين وحدها، ويمكن ان تدار بسياسة مؤمنة من خلال تنويع فروع وقطاعات الاستثمار تكون غير معرضة للخطر. ويمكن البدء بتأسيس صندوق رأسمال قليل لغرض امتلاك رصيد من التجربة والمؤهلات.

3-تشجيع مساهمة التحويلات الأجنبية الجزائرية

- تعتبر التحويلات المالية مصدرا مكملا من مصادر التمويل الخارجي إذا تم توفيره وأدير بواسطة سياسات مناسبة أن يكون عاملا نافعا بالنسبة إلى الجزائر في مواجهة خطر الصدمات الخارجية خاصة في حالة ظل انخفاض مداخيل البلد من المحروقات ويستلزم تسخير التحويلات من اجل زيادة القدرات الإنتاجية مع التسليم بأنها موارد تخص القطاع الخاص.

لقد ظلت آليات التعامل مع المهاجرين عاجزة عن تقديم التصورات والمقترحات للدولة بالمعالجات الملائمة لإشكاليات المهاجرين المختلفة، خصوصا وان الحجم الراهن للتحويلات يؤكد وجود طاقات استثمارية هامة غير مشغلة بالفعل، كما يمكن ان يلعبوا دوراً حاسماً في التنمية بشرط خلق المناخ المناسب تتمثل أبرزها فيما يلي:

- ضرورة استحداث قنوات رسمية للاستفادة من تحويلات العملة الأجنبية خاصة المهاجرين والتي يقدرها البنك المركزي بنحو 4 مليارات دولار.
- صياغة استراتيجية وطنية متكاملة للتعاطي مع قضايا المهاجرين ومشاكل قطاع الهجرة، والبدء ببناء شراكة كاملة بين الدولة وقطاع المهاجرين من اجل بلورة السياسات والتوجهات المستقبلية، وتوحيد الرؤى والآليات وضمن تكامل الجهود الرسمية التي تستهدف الارتقاء بمشاركة هذا القطاع في مسيرة التنمية.

- تهيئة الفرص اللازمة لتوسيع مشاركة المهاجرين في عملية التنمية والاستثمار داخل الوطن. ووضع منظومة قائمة بين الوطن والمهاجرين، بما يعزز ارتباطهم بالوطن وما يعمل فيه من تطورات هامة في شتى مجالات التنمية من جهة، وما يعزز مصالح المغتربين من جهة أخرى.
- تقييم المتغيرات والمستجدات في أوضاع المغتربين في الخارج وأساليب ووسائل التعامل معها.
- اتخاذ سلسلة من الإجراءات تهدف إلى إيجاد المناخ الملائم لاستقطاب استثمارات المهاجرين، بالإضافة إلى إدخال تعديلات جوهرية على بعض القوانين والتشريعات التي كانت تعتبر من العوامل المعيقة لتدفق استثمارات المهاجرين وتحويلاتهم، بالإضافة إلى الترويج لهذه الامتيازات في أوساطهم.

4-تنويع هياكل الاقتصاد الجزائري:

إن الانخفاض في أسعار النفط من شأنه أن يشكل قوة دافعة لتكثيف جهود الإصلاح الهيكلي لدعم فرص النمو والعمل في ظل ضعف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية فالوفرة في الاحتياطات النقدية الأجنبية سيسمح بتجنب تخفيضات حادة في الانفاق الحكومي في الاجل القريب ولكن يتعين التعامل بجدية مع الأوضاع الحالية لغرض تجنب انخفاض دائما الى حد كبير بتعديل خططها لضبط الميزانية العامة على المدى المتوسط وضمان تحقيق العدالة بين الأجيال.

ينبغي أن يكون تنويع الاقتصاد داعما لزيادة الوزن النسبي للصادرات خارج المحروقات وضبط أوضاع المالية العامة حتى يتمكن القطاع العام والخاص من الاعتماد على محركات أساسية للاقتصاد و الانفاق الحكومي. بحيث توجه للاستثمار في القطاعات المنتجة، بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل الريع في المشاريع البنية التحتية غير القادرة على الإنتاج من الناحية الاقتصادية، فينبغي تنويع اقتصادها من خلال إعادة بعث القطاع الصناعي والفلاحي والسياحي من خلال ما يلي:

- تغيير نموذج المبادلات نحو شراكات صناعية محلية موجهة للإنتاج والتصدير كما أن على الدولة دعم الصناعة والزراعة منسجمة مع سياسات النقشف في حين سترتفع الضرائب لمواجهة النفقات.

- إن استيراد المواد الأولية في سبيل الإبقاء على الآلة الإنتاجية أمام الطلب المتزايد الكبير بفعل التزايد السكاني وقلت الاستثمارات ضروري من أجل توفير مختلف المنتجات، كما ان الإجراءات الرديعية للواردات أو للحد منها دون دراسة علمية من شأنها إضعاف الاقتصاد الوطني.

- إعداد دراسات لتحديد نوع وحجم الطلب المحلي على جميع السلع، وإيجاد آلية مناسبة لتوفير القدرة الشرائية و تخفيض أسعار السلع المنتجة محليا وإعادة هيكلة الصناعة الجزائرية، بحيث توجد مؤسسات ضخمة في كل صناعة وتقوم هذه المؤسسات بعمليات البحوث والتطوير والتسويق والتعرف على احتياجات المستهلكين في الداخل والخارج .

زيادة الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية إذ أن قيمة الواردات الجزائرية سترتفع، مما يرشح قيمتها إلى الزيادة على المدى المتوسط، وأن الحفاظ على استقرار الأسعار في السوق الجزائرية يتطلب تطبيق سياسة حكومية تهدف إلى ترشيد ودعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك.

خاتمة الفصل الثاني:

تعد ظاهرة استنزاف العملة الصعبة ظاهرة خطيرة لأنها تنهك الاقتصاد الوطني وتضعه على المحك، ولقد مرت الجزائر بعدة مراحل على مستوى نظام صرفها، إن أهم مداخل الجزائر من العملة الصعبة ناتج عن البيع البترولي وهو مرتبط بأسعار الأسواق الدولية ارتفاعا وانخفاضا ولهذه الأسباب له عواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني ، وعلى احتياطي الصرف الأجنبي خاصة.

خاتمة:

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والسياسية وذلك بإجراء العديد من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية على مستوى الاقتصاد، والانتقال من سعر صرف ثابت إلى معوم، تبحث عن سياسة الصرف المناسبة، وكذلك القيام بمشاريع تنموية كلها تهدف إلى دعم النمو والنشاط الاقتصادي.

لكن باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة تفوق 90% وهي نسبة هائلة مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، وفي ظل العوائد المحتشمة من الاستثمار الأجنبي، فالجزائر رهينة أسعار المحروقات الدولية وهذا ما عمق جراح الاقتصاد الوطني، خلق بيئة لتنامي ظاهرة استنزاف العملة الصعبة.

لقد حاولنا معالجة ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وخاصة على احتياطي الصرف الأجنبي، والتطرق إلى تحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات وأثره على التغيير في مستوى احتياطي الصرف الأجنبي.

• اختبار الفرضيات:

فبالنسبة للفرضية الأولى: والتي مفادها أن رصيد الميزان التجاري أساسا لتشكيل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر. وانطلاقا من خصوصية احتياطي الصرف الأجنبي وارتباط تشكله بفوائض أرصدة الميزان التجاري، فإننا نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال ما تم إثباته في الفصل الثاني، حيث قمنا بتحليل التغيير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات والتي تضم رصيد الميزان التجاري الذي يتناسب تطوره طرديا مع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أن النقد الأجنبي يتشكل نتيجة فوائض رصيد الميزان التجاري كونه أهم مورد للعملة الصعبة عن طريق تصدير المحروقات.

الفرضية الثانية: التي مفادها أن تنامي ظاهرة استنزاف العملة الصعبة داخل الاقتصاد الجزائري كان تزامنا مع انهيار أسعار المحروقات الدولية.

هذه الفرضية صحيحة وذلك اثبتناه في الفصل الثاني، حيث أن استنزاف العملة الصعبة يمس بالدرجة الأولى احتياطي الصرف الأجنبي هذا الأخير الذي تآكل تدريجيا على مرور سنوات الدراسة بفعل انهيار أسعار المحروقات الدولية. الفرضية الثالثة: والتي مفادها أن آلية تضخيم الفواتير رمن بين أهم الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري.

لقد أثبتنا أن هذه الفرضية صحيحة حيث أن آلية تضخيم الفواتير شاعت في الآونة الأخيرة، وأنهكت كاهل الاقتصاد الوطني، عن طريق تآكل احتياطي الصرف الأجنبي بسبب زيادة الفواتير على الواردات، في المقابل هناك عجز في تغطية نفقات الإستيراد.

نتائج البحث:

توصلت الطالبة من خلال الدراسة والتحليل على عدة نتائج أهمها:

- إن ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وليدة ظواهر سابقة ولم تكن بمحض الصدفة وأهم الأسباب المؤدية لذلك ارتفاع مؤشرات الفساد داخل بيئة المال والأعمال، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة آليات غير مشروعة لها صلة بالأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات وأنشطة تجارية كتضخيم فواتير الاستيراد، وكل هذه الأموال الصعبة تنتقل عبر سوق الصرف الموازي الذي يعد الملاذ الآمن الذي يحتضن هذه الأخيرة بعيدا عن أعين السلطات.
- يتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر عن طريق فوائض رصيد المدفوعات، خاصة رصيد الميزان الجاري الذي يضم أهم مورد من العملة الصعبة وهو العائدات عن صادرات المحروقات.
- من بين أهم آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية نجد فرض رقابة مشددة على النشاط التجاري الدولي، وضع حد لاستيراد مواد لا قيمة لها أي ترشيد الواردات، وكذا تنويع الهيكل للواردات.

توصيات البحث:

إن ظاهرة استنزاف العملة الصعبة أثرت بشكل كبير على تآكل احتياطي الصرف الأجنبي وارتباطه بانخفاض أسعار المحروقات الدولية، وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط قد تقترب الجزائر من خطر الاستدانة الخارجية وعودتها

من نقطة الصفر سنوات التسعينات، أما إذا تعافت أسعار النفط فيجب على الدولة الجزائرية أن تعتبر زمن الاعتماد

على الربيع النفطي قد ولى لأنه يضع مستقبل البلاد على المحك إذا لابد أن نقترح بعض التوصيات نذكر منها :

- العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي لاسيما لتطوير الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والرفع من الكفاءات.
- تشجيع الصناعة المحلية وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.
- ضرورة النهوض بالقطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة.
- العمل على إصلاح ضريبي حقيقي شامل وتشديد الصرامة في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي مع فرض ضرائب جديدة على الأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط ذوي الدخل المحدود.
- محاربة الأسواق الموازية والعمل في ادماجها في النشاط الرسمي.
- عصرنة النظام البنكي وتنوعيه وفتح المجال أكثر للمصارف الإسلامية للاستفادة من خدماتها.
- توسيع المجالات الاستثمارية وفقا للأسواق العالمية.
- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وذلك عن طريق التنويع الهيكلي للصادرات.

1-الكتب باللغة العربية

- 1) دريد كامل آل شيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن عمان ط الأولى سنة 2011.
- 2) طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998 ص 182.
- 3) طارق كور: آليات مكافحة على ضوء أحداث التعديلات والقرارات القضائية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2013.
- 4) عبد الحكيم مصطفى الشراوي، العولمة المالية وتبييض الأموال، دار الجامعة الجديدة، 2008.
- 5) عبد السلام منصور، تغير قيمة العملة وأحكامها في الفقه الإسلامي، (الناشر المؤلف)، المطبعة Publiroc سنة 2013 .
- 6) عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقسيمية، ديوان المطبوعات الجزائرية الجامعية، الجزائر، 2005.
- 7) عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012م.
- 8) محمد رشدي إبراهيم مسعود، توحيد العملات النقدية وأثره في اقتصاد الدول المتقدمة والنامية، دار النشر للجامعات، القاهرة ط1، سنة 2009.
- 9) محمود حميدات، مدخل التحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 10) محمود محمد سعيقان، تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسل الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010.

2-القوانين والمراسيم

- 11) المادة 62، الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بقانون النقد و القرض، صلاحيات بنك الجزائر، أ-ز-ط-ل-م-ن-مؤرخة في 26 أوت 2003.
- 12) -المادة 8 و 16 من نظام الرقم 91-07 المؤرخ في 14 اوت 1991 المتعلق بقواعد الصرف وشروطه.
- 13) -الجريدة الرسمية العدد 16/1990 القانون 90-10 المؤرخ في 14/10/1990 المتعلق بالنقد والقرض.

3- المجلات العلمية

- 14) جلال عزازيز و حاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة العالمية، 2008-2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17 السداسي الثاني، 2017.
- 15) أسامة دياب، السياحة الضريبية، مسمار جديد في نعش العدالة الاجتماعية، صادر عن وحدة العدالة الاقتصادية والاجتماعية، جاردن سيتي (القاهرة)، الطبعة الأولى، ماي 2015.
- 16) بلعيد جميلة، الاقتصاد الموازي والجريمة المنظمة في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04 العدد 01.

- (17) جريدة الشرق الجزائري، العدد 4943، 2015/12/10.
- (18) جمال مساعديّة: شريف غياط، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، مجلة دراسات "العدد الاقتصادي" المجلد 10، العدد 02 جوان 2019.
- (19) زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيان جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد السابع، 2009.
- (20) غربي أحمد، ركي أحسن، آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة (2008-2015)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية
- (21) مجلة المالية، العدد 23، أبريل 2014، الموضوع تقرير مناخ الأعمال 2014 واصلاحات تحسن المناخ في المغرب.
- (22) محمدي طيب أحمد، كتوش عاشور معايير وشروط انضمام النقود الدولية إلى النادي المغلق للعملة المرجعية، مرجع سبق ذكره.
- (23) نهلة أحمد أبو العز، التدفقات المالية غير المشروعة في إفريقيا جنوب الصحراء واثارها التنموية: دراسة تحليلية للنموذج النيجيري، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 11، العدد 01، 2018.
- (24) نيكولاس شيكسون، التصدي للملاذات الضريبية مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019.
- (25) هادف حيزية، مواجهة الأزمات المالية من خلال الإختيار الصحيح لنظام سعر الصرف: دراسة واقع نظام سعر الصرف في الجزائر مقارنة بدول أمريكا الجنوبية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 02، العدد 02 سنة 2019.
- (26) هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية الجزائرية خلال الفترة (2001-2019)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020.
- (27) يانينك دامغارد، توماس إلكير، نيلز جوهانسن، صعود الاستثمارات الوهمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 2019.
- 4-المذكرات والأطروحات**
- 4-1-مذكرات وأطروحات باللغة العربية**
- (28) بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970-2014، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، سنة 2016-2017.
- (29) سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وانعكاساتها ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، سنة 2006-2007.
- (30) سلطاني عادل، إدارة إحتياطي الصرف الأجنبي: دراسة حالة الجزائر للفترة (1992-2012)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، سنة 2015-2016.

- (31) عبابسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية السنة 2016-2017.
- (32) عبد العزيز برنة تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

4-2- مذكرات وأطروحات باللغة الأجنبية

33) Fatima Zahra Alloui, les déterminants du change en algérie : quelle ampleur du taux de change parallèle, thèse en vue de l'obtention du garde doctorat 3^{eme} cycle, spécialité économie monétaire et financière, université Aboubakar Belkaid, 2015-2016.

5-التقارير الصادرة عن هيئات متخصصة

5-1-التقارير باللغة العربية

- (34) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، تطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
- (35) بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2018.
- (36) صندوق النقد الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة الدولية بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية للإعداد نموذج قياسي لبيانات، 2013.

5-2- التقارير باللغة الأجنبية

37) indonesia : Potential Revenue Losses Associated with trade Misinvoicing, Global Financial integrity, June 2019, P02-03.

6-وكالة الأنباء والمواقع الإلكترونية

- (38) تصريحات الخبير الاقتصادي، عبد المالك سراي حول الوضعية الاقتصادية، منتدى المجاهد، 2014.
- (39) جامعة بابل، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية.
- (40) وكالة الأنباء الجزائرية، الموقع الإلكتروني، بمناسبة الأبواب المفتوحة على إدارة الضرائب، تصريحات وزير المالية عبد الرحمان بن خالفة، 2015/03/26.

41) <http://www.-aljazeera.net.cdn.ampproject.org> ، الاحتياطي النقدي بارومتر للاستقرار

، vue 26/03/2020, heure : 10h30min

42) <https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/> استتزاز

43) Illicit financial flows & Colombia, Global Financial Integrate, October 2019.

44) -www.banqueofalgeria.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السداسي الثاني *2015	الثلاثي الرابع *2015	الثلاثي الثالث *2015	السداسي الأول *2015	الثلاثي الثاني *2015	الثلاثي الأول *2015	الثلاثي الرابع 2014	الثلاثي الثالث 2014	الثلاثي الثاني 2014	الثلاثي الأول 2014	2015	2014	2013	
-13,67	-6,77	-6,91	-13,81	-5,79	-8,01	-4,93	-1,72	-1,71	-0,92	-27,48	-9,28	1,15	الرصيد الجاري الخارجي
-9,56	-4,82	-4,74	-8,52	-4,12	-4,40	-2,72	0,70	1,05	1,42	-18,08	0,46	9,88	الميزان التجاري
15,50	7,64	7,86	19,06	9,94	9,13	11,96	15,56	16,66	15,95	34,57	60,13	64,87	الصادرات
14,85	7,26	7,58	18,23	9,53	8,71	11,51	15,08	16,28	15,60	33,08	58,46	63,82	المحروقات
0,65	0,38	0,27	0,83	0,41	0,42	0,45	0,48	0,38	0,36	1,48	1,67	1,05	صادرات أخرى
-25,06	-12,46	-12,60	-27,59	-14,06	-13,53	-14,67	-14,87	-15,60	-14,53	-52,65	-59,67	-54,99	الواردات
-4,02	-1,94	-2,08	-3,50	-1,53	-1,97	-2,08	-1,91	-2,22	-1,93	-7,52	-8,14	-7,00	خدمات ، خارج دخل العوامل ، صافي
1,58	0,85	0,73	1,90	1,01	0,89	0,85	0,82	0,87	1,02	3,48	3,55	3,78	دائن
-5,60	-2,78	-2,82	-5,40	-2,54	-2,86	-2,93	-2,73	-3,09	-2,95	-11,00	-11,70	-10,78	مدين
-1,40	-0,63	-0,77	-3,04	-0,77	-2,27	-1,07	-1,31	-1,20	-1,24	-4,44	-4,81	-4,52	دخل العوامل ، صافي
1,14	0,56	0,58	1,05	0,55	0,50	0,95	0,69	0,72	0,86	2,19	3,23	3,55	دائن
-2,54	-1,19	-1,34	-4,09	-1,32	-2,77	-2,02	-2,00	-1,92	-2,11	-6,63	-8,05	-8,07	مدين
-0,10	-0,02	-0,08	-0,02	-0,02	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	-0,01	-0,12	-0,04	-0,07	دفع القوائد
-2,43	-1,18	-1,26	-4,07	-1,30	-2,77	-2,01	-1,99	-1,90	-2,09	-6,50	-8,00	-8,00	أخرى
1,31	0,62	0,69	1,25	0,62	0,63	0,93	0,81	0,65	0,83	2,56	3,22	2,79	تحويلات صافية
0,51	0,05	0,46	-0,57	2,14	-2,71	2,07	0,02	0,49	0,82	-0,06	3,40	-1,02	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,64	0,38	0,26	-1,33	0,79	-2,12	0,41	0,37	0,35	0,41	-0,69	1,53	1,96	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0,20	-0,10	-0,10	-0,26	-0,12	-0,13	0,14	0,09	0,14	0,15	-0,46	0,52	-0,38	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
2,25	1,08	1,17	2,57	1,22	1,35	1,61	1,61	1,51	1,22	4,82	5,95	4,29	السحب
-2,23	-1,10	-1,12	-2,67	-1,26	-1,41	-1,39	-1,49	-1,30	-1,03	-4,90	-5,20	-4,24	الإحتلاك
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	قروض قصيرة الأجل وأخطاء
0,07	-0,24	0,31	1,02	1,48	-0,46	1,53	-0,43	0,00	0,26	1,09	1,36	-2,60	و سهو ، صافي
-13,16	-6,72	-6,44	-14,38	-3,65	-10,72	-2,86	-1,70	-1,23	-0,10	-27,54	-5,88	0,13	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

الثلاثي الثالث *2019	الثلاثي الثاني *2019	الثلاثي الأول *2019	السداسي الثاني *2018	الثلاثي الرابع *2018	الثلاثي الثالث *2018	السداسي الأول *2018	الثلاثي الثاني *2018	الثلاثي الأول *2018	2018*	السداسي الثاني 2017	السداسي الأول 2017	2017	
-4,02	-9,42	-5,40	-9,02	-5,37	-3,65	-7,68	-3,36	-4,33	-16,71	-9,96	-12,11	-22,07	الرصيد الجاري الخارجي
-2,10	-5,37	-2,73	-3,58	-2,62	-0,96	-3,88	-1,77	-2,11	-7,46	-6,51	-7,90	-14,41	الميزان التجاري
8,27	17,92	9,41	20,66	10,43	10,22	20,46	10,29	10,17	41,11	17,73	16,83	34,57	الصادرات
7,79	16,83	8,85	19,49	9,83	9,66	19,40	9,75	9,65	38,90	17,05	16,16	33,20	المحروقات
0,49	1,10	0,56	1,16	0,60	0,56	1,06	0,54	0,52	2,22	0,69	0,68	1,37	صادرات أخرى
-10,37	-23,30	-12,14	-24,23	-13,05	-11,18	-24,34	-12,06	-12,28	-48,57	-24,25	-24,74	-48,98	الواردات
-1,39	-3,47	-2,20	-4,50	-2,49	-2,01	-3,72	-1,70	-2,02	-8,22	-3,68	-4,33	-8,01	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
0,75	1,59	0,74	1,55	0,84	0,71	1,71	0,98	0,73	3,27	1,49	1,62	3,11	دانن
-2,14	-5,06	-2,95	-6,05	-3,33	-2,72	-5,44	-2,68	-2,75	-11,49	-5,17	-5,96	-11,13	مدين
-1,23	-2,09	-1,18	-2,51	-1,02	-1,49	-1,91	-0,82	-1,09	-4,42	-1,36	-1,23	-2,59	دخل العوامل، صافي
0,27	0,59	0,27	0,70	0,34	0,36	0,61	0,32	0,29	1,31	1,24	1,02	2,26	دانن
-1,50	-2,68	-1,45	-3,21	-1,36	-1,85	-2,52	-1,14	-1,38	-5,73	-2,60	-2,25	-4,86	مدين
0,00	-0,02	-0,01	-0,02	-0,02	0,00	-0,01	-0,01	-0,01	-0,04	-0,02	-0,02	-0,04	دفع الفوائد
-1,50	-2,66	-1,44	-3,19	-1,34	-1,85	-2,51	-1,13	-1,37	-5,70	-2,58	-2,24	-4,82	أخرى
0,70	1,51	0,72	1,57	0,76	0,81	1,82	0,93	0,89	3,39	1,59	1,35	2,94	تحويلات صافية
0,77	-0,61	-0,49	1,14	-0,16	1,30	-0,25	-0,22	-0,03	0,89	-0,74	1,05	0,31	رصيد حساب رأس المال
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	حساب رأس المال
0,27	0,73	0,46	0,00	-0,35	0,35	0,58	0,24	0,35	0,59	0,63	0,61	1,24	الإستثمار المباشر (الصافي)
0,10	-0,03	-0,13	0,18	0,11	0,08	-0,03	0,03	-0,06	0,15	-0,02	-0,04	-0,07	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
0,12	0,12	0,00	0,25	0,16	0,10	0,03	0,07	0,00	0,28	0,07	0,03	0,10	المسحب
-0,02	-0,15	-0,13	-0,07	-0,05	-0,02	-0,06	-0,04	-0,06	-0,13	-0,09	-0,08	-0,17	الإحتلاك
													قروض قصيرة الأجل وأخطاء
0,39	-1,31	-0,83	0,95	0,08	0,87	-0,80	-0,49	-0,31	0,15	-1,35	0,49	-0,86	وسه، صافي
-3,25	-10,02	-5,90	7,89	5,53	2,36	7,93	3,58	4,36	15,82	-10,70	-11,06	-21,76	الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

(*) وضعية مؤقتة

النشرة الإحصائية الثلاثية - ديسمبر 2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية



إشكالية استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري الأسباب والحلول
خلال الفترة (2010-2019)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
د. ركي أحسن

من إعداد الطالبة:
• جابة أميرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. شرون عز الدين	محاضراً	سكيكدة	رئيس
د. شريط إيمان	محاضراً	سكيكدة	ممتحنة
د. ركي أحسن	محاضراً	سكيكدة	مشرفاً ومقرراً

السنة الجامعية 2019-2020



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مقدمة

عرفت اقتصاديات دول العالم حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية بشكل متزايد وغير متكافئ بين الدول، ففي ظل العولمة المالية التي أدت إلى إحداث آثار سلبية على الاستقرار الكلي وسلامة الأوضاع الداخلية والخارجية بالإضافة إلى انتشار الأزمات المالية بشكل سريع بين الدول، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة بالتحديد الدول النامية منها، إلى تعزيز احتياطي الصرف الأجنبي إذ يحتل هذا الأخير مركزا حيويا في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية وذلك من جانبين أساسيين:

الجانب الأول: تعتبر الاحتياطيات الأجنبية أصل من الأصول التي تحتفظ بها الدولة لاستخدامها كصمام أمان يحول دون الوقوع في الآثار السلبية غير المرغوب فيها، لا سيما في فترة الأزمات الاقتصادية، والتي ترتبط تداعياتها ارتباطا مباشرا بوضع ميزان المدفوعات كونه أهم مصدر لتكوين احتياطي الصرف الأجنبي خاصة في الدول النامية إضافة على سياسة سعر الصرف.

أما الجانب الثاني: فتعتبر أن للاحتياطيات الأجنبية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والمالية، من خلال استغلالها بشكل جيد من طرف السلطات النقدية لتمويل الاختلال المباشر في موازين المدفوعات، وكذا دعم السياسات الاقتصادية المختلفة، والسيطرة على التوازنات الداخلية والخارجية من خلال التدخل في أسواق الصرف أو سداد الالتزامات...إلخ.

إن الاقتصاد الجزائري ورغم الخصوصيات التي يتميز بها وما يمنحه الموقع الاستراتيجي الهام في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط وكذلك المستوى القاري، إلا أنه ظل اقتصادا يشتغل دون إمكانياته الحقيقية فتوالت السياسات الاقتصادية والإصلاحات المالية المتعاقبة منذ الإستقلال 1962 إلى يومنا هذا.

عرفت الجزائر عدة مراحل في الجانب الاقتصادي بداية من انتهاجها النظام الاشتراكي الموجه إلى غاية انهيار المعسكر الشيوعي وانهار أسعار المحروقات الدولية، مما أجبرها على تبني نظام الرأس مالي خاصة اللجوء للإستدانة من المؤسسات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي، الذي فرض شروطا قاسية لا يزال أثرها مستمرا على الاقتصاد الوطني.

باعتبار الاقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بقطاع المحروقات، قد شهدت الجزائر كبقية اقتصادات الدول المصدرة للنفط نهاية القرن الماضي وبداياته، إرتفاع في نمو احتياطي الصرف الأجنبي وراجع ذلك لتزايد تدفقات العملات الأجنبية بسبب الارتفاع في أسعار المحروقات وتحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى استفحال ظاهرة استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد لجزائري وتآكل احتياطي الصرف الأجنبي، في ظل الحكم الفاسد، تنامي ظاهرة تهريب الأموال وتطورها بشكل رهيب، تبيض الأموال، تضخيم الفواتير ومختلف العوامل والأساليب التي اعتمدها اشخاص طبيعيون ومعنويون من أجل الابتعاد عن أعين السلطات والمتابعة من طرف أجهزة الدولة، ولعل سوق الصرف الموازي الملاذ الآمن الذي يحتضن هذه العمليات و المعاملات المالية غير المشروعة كونها خارج الأطر الرسمية.

في هذه الحالة يبرز الدور الفعّال للسلطات الجزائرية سواء البنك المركزي، إدارة الضرائب و إدارة الجمارك في سنّ القوانين والتشريعات الرادعة التي تخص جرائم الصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، وكل المعاملات غير المشروعة للحد من ظاهرة استنزاف العملة الصعبة، لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني مسببة تآكل احتياطي الصرف الأجنبي في ظل ضعف الإنتاج والإختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات، بالإضافة على عرقلة عجلة النمو الاقتصادي للدولة الجزائرية.

❖ الإشكالية الرئيسية:

انطلاقا مما سبق ذكره تبرز إشكالية رئيسية للإمام بجميع جوانب الموضوع التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى تأثير ظاهرة استنزاف العملة الصعبة على رصيد احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟

❖ الأسئلة الفرعية:

حتى يتسنى لنا التحكم في مختلف جوانب الموضوع ارتأينا إلى تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

ما المقصود بظاهرة استنزاف العملة الصعبة وما هي أهم الأسباب والأساليب المؤدية لاستنزاف العملة الصعبة؟

كيف يتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟

ما هو أثر تغير أرصدة ميزان مدفوعات على احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر؟
ماهي آليات دعم الاحتياطيات الدولية الجزائرية؟

❖ فرضيات البحث:

في إطار الأسئلة المطروحة قمنا بوضع عدد من الفرضيات وهي كالآتي:
الفرضية الأولى: يعد رصيد الميزان الجاري أساسا لتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

الفرضية الثانية: لقد تنامت ظاهرة استنزاف العملة الصعبة داخل الاقتصاد الجزائري تزامنا مع انهيار وتدهور أسعار المحروقات الدولية.

الفرضية الثالثة: تعد آلية تضخيم الفواتير من بين أهم الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري.

❖ مبررات اختيار الموضوع:

لقد لاقى ظاهرة استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة انشغال الرأي العام والخاص وتداولتها وسائل الاعلام على مستوى الجرائد اليومية والبرامج التلفزيونية، خاصة في السنوات التي تميزت بارتفاع أسعار النفط، الإنفتاح الاقتصادي وتحرير رأس المال والذي أدى إلى تزايد الظاهر السلبية المحيطة كتهريب الأموال، ارتفاع مؤشرات الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، حيث ساهمت وسائل الاعلام باكتشاف فضائح مالية تقدر بملايين الدولارات التي انعكست سلبا على رصيد إحتياطي الصرف الأجنبي وتآكله وبالتالي سارعت الجزائر وبالضبط السلطات النقدية والقانونية لمحاربة تهريب الأموال، الرقابة على الصرف، مختلف الجرائم الأخرى والكشف عنها. إن هذا الموضوع يستحق الوقوف عنده وتقييمه.

❖ أهداف البحث:

يرمي هذا البحث على تحقيق إلى جملة من الأهداف من بينها:

-محاولة التعريف بظاهرة استنزاف العملة الصعبة والظواهر المحيطة بها.

-تسليط الضوء على الأسباب والأساليب المستعملة لأثر استنزاف العملة الصعبة وتميرها خارج الأطر الرسمية.

-تحليل أثر التغير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات على رصيد احتياطي الصرف الأجنبي للجزائر.

-التطرق إلى أهم الأجهزة التنفيذية والأعوان المؤهلين لمكافحة جملة من الجرائم المرتبطة بظاهرة استنزاف العملة الصعبة ومحاولة إيجاد حلول للحد منها.

❖ أهمية البحث:

-تستند أهمية البحث إلى الظاهرة نفسها في الوقت الراهن، كما نعتقد بأن تحديد الظاهرة وحصر مصادرها وتوضيح الأساليب المنتهجة من شأنه أن يساهم في تزويد القائمين على مكافحتها بنظرة شاملة تساعد على تحقيق هدفهم.

-علما أن الجزائر معنية بالظاهرة أكثر من أي وقت مضى، جراء الانفتاح الاقتصادي ومعاودة انهيار أسواق النفط في الأسواق الدولية بالإضافة إلى نفس المداخيل من العملة الصعبة، فاحتياطي العملة الصعبة رهين الربيع البترولي.

-محاولة إعطاء صورة أوضح للظاهرة التي تثير الجدل كونها مرتبطة بالجانب السياسي والقانوني والاقتصادي.

-إثراء مكتبة الجامعة بموضوع قليلون هم من خاضوا في بلادنا معالجاته نظرا لنقص المراجع وتشعبها وقصور النصوص القانونية مبهمة التطبيق.

❖ حدود الدراسة:

تناولت الدراسة إشكالية استنزاف العملة الصعبة على المستوى الوطني وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد أهم أسباب تناميها وإساليبها، إبراز أثرها على رصيد احتياطي العملة الصعبة وذلك بتحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

منهج البحث:

- تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الإحصائيات الرسمية الوطنية المتوفرة وتحليلها لمعالجة الظاهرة المدروسة إلى جانب عرض بعض القوانين والتشريعات التي تخدم الدراسة.

❖ حدود الدراسة:

تناولت الدراسة إشكالية استنزاف العملة الصعبة على المستوى الوطني وأثرها على الاقتصاد الجزائري من خلال تحديد أهم أسباب تناميها وإساليبها، إبراز أثرها على رصيد احتياطي العملة الصعبة وذلك بتحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري.

❖ منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع توظيف الإحصائيات الرسمية الوطنية المتوفرة وتحليلها لمعالجة الظاهرة المدروسة إلى جانب عرض بعض القوانين والتشريعات التي تخدم الدراسة.

❖ صعوبات البحث:

-قلة المراجع المتوفرة حول استنزاف العملة الصعبة ان لم نقل نذرتها والموجودة منها تعني بالدرجة الأولى البعد القانوني للظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة والأساليب المؤدية لذلك.

-الطبيعة الخاصة للظاهرة كونها مركبة ترتبط بجرائم ومخالفات قانونية وأساليب غير مشروعة، كما أن تقنياتها مرتبطة بأطراف أجنبية خارج حدود الدولة مما يصعب متابعتها وتحليلها.

-إشكالية التطرق والوصول للمعلومات المفصلة منها السرية المهنية التي تستوجب الحذر من مصادر المعلومات الرسمية.

❖ هيكل البحث:

من خلال هذا البحث يتم المحافظة على التدرج والتسلسل في الأفكار والمعلومات قد الإمكان، بالتالي يمكننا تقسيم هذا البحث إلى فصلين حتى نعالج الظاهرة المدروسة كما يلي:

يتناول الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة استنزاف العملة الصعبة، والذي بدوره قسم على مبحثين: المبحث الأول: تطرقنا إلى مفهوم العملة الصعبة، أما في المبحث الثاني فتناولنا طرق استنزاف العملة الصعبة.

كما يتناول الفصل الثاني ظاهرة استنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري وسياسات الصرف في الجزائر، والذي تضمن مبحثين:

المبحث الأول تناولنا فيه سياسات الصرف في الجزائر، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى انعكاسات استنزاف العملة الصعبة على الاقتصاد الجزائري، أما في الأخير فقمنا بعرض نتائج الدراسة والخروج بتوصيات مناسبة حول الظاهرة المدروسة.

❖ خاتمة:

لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والسياسية وذلك بإجراء العديد من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية على مستوى الاقتصاد، والانتقال من سعر صرف ثابت إلى معوم، تبحث عن سياسة الصرف المناسبة، وكذلك القيام بمشاريع تنموية كلها تهدف إلى دعم النمو والنشاط الاقتصادي.

لكن باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية بنسبة تفوق 90% وهي نسبة هائلة مقارنة بالصادرات خارج المحروقات، وفي ظل العوائد المحتشمة من الاستثمار الأجنبي، فالجزائر رهينة أسعار المحروقات الدولية وهذا ما عمق جراح الاقتصاد الوطني، خلق بيئة لتنامي ظاهرة استنزاف العملة الصعبة.

لقد حاولنا معالجة ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني وخاصة على احتياطي الصرف الأجنبي، والتطرق إلى تحليل تطور أرصدة ميزان المدفوعات وأثره على التغير في مستوى احتياطي الصرف الأجنبي.

❖ اختبار الفرضيات:

فبالنسبة للفرضية الأولى: والتي مفادها أن رصيد الميزان التجاري أساسا لتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر.

وانطلاقا من خصوصية احتياطي الصرف الأجنبي وارتباط تشكله بفوائض أرصدة الميزان التجاري، فإننا نؤكد على صحة هذه الفرضية من خلال

ما تم إثباته في الفصل الثاني، حيث قمنا بتحليل التغير على مستوى أرصدة ميزان المدفوعات والتي تضم رصيد الميزان التجاري الذي يتناسب

تطوره طرديا مع رصيد احتياطي الصرف الأجنبي، حيث أن النقد الأجنبي يتشكل نتيجة فوائض رصيد الميزان التجاري كونه أهم مورد للعملة

الصعبة عن طريق تصدير المحروقات.

الفرضية الثانية: التي مفادها أن تنامي ظاهرة إستنزاف العملة الصعبة داخل الاقتصاد الجزائري كان تزامنا مع انهيار أسعار المحروقات الدولية.

هذه الفرضية صحيحة وذلك اثبتناه في الفصل الثاني، حيث أن استنزاف العملة الصعبة يمس بالدرجة الأولى احتياطي الصرف الأجنبي هذا الأخير

الذي تآكل تدريجيا على مرور سنوات الدراسة بفعل انهيار أسعار المحروقات الدولية.

الفرضية الثالثة: والتي مفادها أن آلية تضخيم الفواتير من بين أهم الظواهر المحيطة باستنزاف العملة الصعبة من الاقتصاد الجزائري.

لقد أثبتنا أن هذه الفرضية صحيحة حيث أن آلية تضخيم الفواتير شاعت في الآونة الأخيرة، وأنهكت كاهل الاقتصاد الوطني، عن طريق تآكل

احتياطي الصرف الأجنبي بسبب زيادة الفواتير على الواردات، في المقابل هناك عجز في تغطية نفقات الإستيراد.

❖ نتائج البحث:

توصلت الطالبة من خلال الدراسة والتحليل على عدة نتائج أهمها:

إن ظاهرة استنزاف العملة الصعبة وليذة ظواهر سابقة ولم تكن بمحض الصدفة وأهم الأسباب المؤدية لذلك ارتفاع مؤشرات الفساد داخل بيئة المال والأعمال، وقد ارتبطت هذه الظاهرة بعدة آليات غير مشروعة لها صلة بالأنشطة الإجرامية كتجارة المخدرات وأنشطة تجارية كتضخيم فواتير الاستيراد، وكل هذه الأموال الصعبة تنتقل عبر سوق الصرف الموازي الذي يعد الملاذ الآمن الذي يحتضن هذه الأخيرة بعيدا عن أعين السلطات.

يتشكل احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر عن طريق فوائض رصيد المدفوعات، خاصة رصيد الميزان الجاري الذي يضم أهم مورد من العملة الصعبة وهو العائدات عن صادرات المحروقات.

من بين أهم آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية نجد فرض رقابة مشددة على النشاط التجاري الدولي، وضع حد لاستيراد مواد لا قيمة لها أي ترشيد الواردات، وكذا تنويع الهيكل للواردات

إن ظاهرة استنزاف العملة الصعبة أثرت بشكل كبير على تآكل احتياطي الصرف الأجنبي وارتباطه بانهييار أسعار المحروقات الدولية، وفي ظل استمرار انخفاض أسعار النفط قد تقترب الجزائر من خطر الاستدانة الخارجية وعودتها من نقطة الصفر سنوات التسعينات، أما إذا تعافت أسعار النفط فيجب على الدولة الجزائرية أن تعتبر زمن الاعتماد على الربيع النفطي قد ولى لأنه يضع مستقبل البلاد على المحك إذا لابد أن نقترح بعض التوصيات نذكر منها :

- العمل بجدية لخلق اقتصاد قوي لاسيما لتطوير الإمكانيات الاقتصادية والبشرية والرفع من الكفاءات.
- تشجيع الصناعة المحلية وذلك بدعم المؤسسات المستثمرة وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها من أجل زيادة الإنتاج المحلي والعمل على تصديره.
- ضرورة النهوض بالقطاع السياحي لما له من أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وجلب العملة الصعبة.
- العمل على إصلاح ضريبي حقيقي شامل وتشديد الصرامة في تحصيل الضرائب ومواجهة التهرب الضريبي مع فرض ضرائب جديدة على
- لأغنياء بدل إثقال كاهل المواطن البسيط ذوي الدخل المحدود.
- محاربة الأسواق الموازية والعمل في ادماجها في النشاط الرسمي.
- عصرنة النظام البنكي وتنوعيه وفتح المجال أكثر للمصارف الإسلامية للاستفادة من خدماتها.
- توسيع المجالات الاستثمارية وفقا للأسواق العالمية.
- العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري والخروج من التبعية لقطاع المحروقات وذلك عن طريق التنويع الهيكلي للصادرات.

